

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٢٦

الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

ينبغي أن يهدف إصلاح مجلس الأمن لجعل ذلك الجهاز الذي يتمتع بالسلطة أكثر تمثيلاً وفعالية في اتخاذ قراراته. إن هذا الإصلاح ملح الآن كما أشارت بصورة واضحة المناقشة العامة التي جرت مؤخرا والمناقشات الحالية.

وفي الوقت نفسه، لا نستطيع أن نتجاهل الاختلافات الجلية في النهج التي تتبعها الدول الأعضاء حيال توسيع العضوية في مجلس الأمن. نحن مقتنعون بأن تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء ينبغي أن يقي السمة الرئيسية في عملية الإصلاح تقع على كاهلنا مسؤولية ضخمة لمنع حدوث الانقسام في المنظمة. إن مهمتنا هي أن نضع الأسس المطلوبة للسلطة والإمكانية الأعظم اللتين يتمتع بهما مجلس الأمن بصفته الجهاز الرئيسي المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين.

إن روسيا مستعدة لمواصلة العمل الدؤوب لتقريرنا من اختيار نموذج مثالي لتشكيل مجلس الأمن في المستقبل. نحن مستعدون لدراسة الاقتراحات البناءة حول هذه القضية، بناء على فهم أن القيام بزيادة أي فئة من فئات أعضاء المجلس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ١١ و ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/59/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

تتعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في سياق التفاهم المتزايد للحاجة إلى زيادة تقوية الأمم المتحدة بصفقتها الآلية المركزية للحل الجماعي للمشاكل في العلاقات الدولية ابتغاء ضمان الأمن والاستقرار العالميين. ليس هناك أي شك في أن ذلك الهدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفرت الموارد الوافية بغرض هذه المنظمة العالمية وتم تعزيز هيكلها وآلياتها.

وفي هذا السياق، حان الوقت لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تكييف تشكيل مجلس الأمن مع الواقع الدولي الذي تغير بصورة كبيرة.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الأطراف، بما فيها مجلس الأمن، على نحو فعال. ونأمل أن يراعى في اقتراحات الأمين العام بشأن نتائج عمل هذا الفريق النطاق الواسع لنهج إصلاح مجلس الأمن.

أخيراً، على الدول الأعضاء أن تنفذ تلك الاقتراحات، بما يكفل تقوية شاملة للأمم المتحدة. وعلى أساس ذلك الموقف، سيواصل الاتحاد الروسي الإسهام البناء في تلك العملية، بما في ذلك من خلال الإسهام في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية للجمعية العامة، وصولاً إلى نموذج فعال يحظى بدعم واسع لإصلاح مجلس الأمن.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أثناء المناقشة العامة التي جرت خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، أدرجت كل الوفود تقريباً مسألة إصلاح مجلس الأمن في بياناتها. وذلك يُظهر مرة أخرى الأهمية الكبرى التي توليها الأطراف كافة لهذه المسألة. ويشير ذلك أيضاً إلى المسؤولية التي تقع على عاتق الفريق العامل المفتوح العضوية للجمعية العامة المعني بإصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أن هذا الفريق الذي يرأسه السيد جان بينغ، رئيس الجمعية العامة، سوف ينخرط في مناقشات بناء للوصول إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة من التوصيات.

إن إصلاح مجلس الأمن يكمن في صميم إصلاح الأمم المتحدة. وخلال العقود الستة الماضية، ازدادت العضوية في الأمم المتحدة أربعة أمثال تقريباً، وتمثل البلدان النامية نسبة كبيرة من تلك الزيادة. وباعتبار مجلس الأمن إحدى الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، فإنه يضطلع بدور هام في الشؤون الدولية، وتقع على عاتقه أيضاً المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، ينبغي له أن يواكب العصر وأن يجري الإصلاحات المعقولة اللازمة. ونحن جميعاً نرى أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يستهدف تقوية مركزه باعتباره الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون

ينبغي أن يشمل الدول المتقدمة النمو والدول النامية، مع تشايرها لحقوق ومسؤوليات متساوية. ونحن نعتقد أنه في حال إحداث مقاعد دائمة إضافية فستكون ألمانيا، واليابان، والهند، والبرازيل، وممثل رسمي من أفريقيا جديدة بالترشيح لشغل تلك المقاعد.

ومن الصعب أن نغالي في تقدير أهمية ضمان بقاء تشكيل المجلس المحدد صغيراً لكي يستطيع الاستجابة إلى تحديات الألفية الجديدة بشكل واف بالعرض. ونحن موقنون أن الوفود التي عملت في مجلس الأمن تفهم بوضوح أن الغلو في توسيع المجلس قد يكون له أثر سلبي على قدرته على العمل، مؤدياً إلى مضاعفات بالنسبة إلى الأمن الدولي.

نحن مقتنعون بأن الأفكار التي تتضمن انتهاك مجال امتيازات وسلطة الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن، بما في ذلك حق النقض، من شأن تبنيها أن يؤدي إلى نتائج عكسية. إن النقد غير المعتمد على أي أساس والموجه إلى تلك المؤسسة الحيوية التي تساهم في ضمان توازن ضروري فيما بين أعضاء المجلس يقصد به إذكاء عواطف غير ضرورية وجعل التوصل إلى التوافق المنشود في الآراء فيما يتعلق بمعايير الإصلاح أكثر صعوبة.

بالنسبة لمنح حق النقض لأعضاء دائمين جدد، نرى أنه لا فائدة من مناقشة تلك المسألة قبل الاتفاق على توسيع عضوية مجلس الأمن.

وإذ ندعم بفعالية إنشاء مجلس الأمن للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، فإن الاتحاد الروسي، شأنه شأن كل الدول الأعضاء الأخرى، يتطلع باهتمام خالص إلى الحصول على توصيات هذا الفريق. ونحن على ثقة بأن أعضاء الفريق سوف يثبتون أنهم كانوا على المستوى المشهود لهم فيه من حكمة وأهم سيقدّمون توصيات من شأنها أن تقوي وتحسن الآليات المتعددة

والصين تؤيد عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وتتطلع إلى الحصول على توصيات شاملة وبناءة وعملية وتحظى بدعم واسع. والصين سوف تقوم بدور نشط في المشاورات ذات الصلة، وسوف تعمل مع الأطراف الأخرى للسير بعملية الإصلاح قدماً.

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالاسبانية): تنظر الجمعية العامة في البندين ١١ و ٥٣ من جدول الأعمال، بشأن تقرير مجلس الأمن وتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ويرى وفدي أنه رغم إدراج البندين بصورة منفصلة - وهذا أمر صائب في حد ذاته - إلا أنه يوجد ارتباط وثيق بين البندين. ونعتقد بأهميتهما بالنسبة لآمال المجتمع الدولي في رؤية مجلس أمن أكثر تمثيلاً وديمقراطية وشفافية حتى يتمكن من الاستجابة بفعالية وسرعة للتحديات الجديدة الكامنة في صون السلم والأمن الدوليين، وفقاً للميثاق.

وفي هذه المناسبة، اسمحوا لي أن أشكر السفير أمير جونز باري على عرضه للتقرير السنوي للمجلس (A/59/2). وأود أن أتطرق إلى هذا التقرير الآن. فوفدي يرى أن الطريقة التي عُرض بها التقرير اقتصر على الامتثال للمتطلبات الإجرائية وأن هيكل التقرير لا يسمح بإجراء تحليل موضوعي. وهذا التقييم من شأنه أن يمكن أعضاء مجلس الأمن من استخلاص استنتاجات من مناقشة الجمعية العامة هذه، بغية السير قدماً في إعداد تقرير ينطوي على تحليل أعمق، بدلاً من الاكتفاء بسرد وصفي ومتسلسل للبنود قيد النظر.

ونحن نقول ذلك لأننا نشعر بأن نظر الدول الأعضاء في التقرير ينبغي ألا يكون عملاً إجرائياً، بل ينبغي أن يكون إعادة تأكيد لمسؤولية الجمعية فيما يتعلق بالمسائل ذات

السلم والأمن الدوليين، وتعزيز قدرته على معالجة التهديدات والتحديات، وإيجاد حل فعال لعدم تمثيل البلدان النامية بشكل كاف، وفقاً لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، واعتبار تلك المسألة ذات أولوية.

وإصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يشمل أيضاً زيادة تحسين أساليب عمله وشفافيته. وقد أحرز بعض التقدم في هذا الصدد خلال السنوات الأخيرة. فازدياد عدد الجلسات العامة، والتعاون والاتصالات الجيدة مع البلدان المساهمة بقوات، والاجتماعات المنتظمة التي تعقد بين رؤساء مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كل ذلك قابل بشكل إيجابي جدا من جانب أغلبية الدول الأعضاء. وتود الصين أن تعمل جنباً إلى جنب مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين لمواصلة الجهود في ذلك المجال.

لقد بدأت الجمعية العامة النقاش بشأن إصلاح مجلس الأمن منذ ما يزيد على ١٠ سنوات. وفي ضوء الموقف الحالي، علينا أن نسرع خطى عملية الإصلاح بصورة ملحّة. ولكن، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن إصلاح مجلس الأمن ينطوي على عوامل ومتناقضات متعددة، وأن ثمة خلافات كبيرة فيما يتعلق بخصائص برنامج الإصلاح.

وبغية إظهار الإرادة السياسية وحكمة التوفيق بين الآراء، وسعياً للوصول إلى توافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن بشأن كل الجوانب ذات الصلة، لا بد من إجراء مناقشات متعمقة ومشاورات تتصف بالصبر. وأي اندفاع نحو التصويت على صفقة للإصلاح قد يسفر عن حدوث مواجهة وانقسام بين الدول الأعضاء. وذلك سوف يعطل إصلاح مجلس الأمن، ويتناقض مع الغرض الأصلي لتلك العملية، وسيضر ذلك حتماً بمسألة تقوية سلطة المجلس وتحسين أداؤه.

الوقت الكافي للتعاطي معها بالشكل الملائم. علاوة على ذلك، نحن قلقون بشأن اتساع الطبيعة المعيارية لقرارات مجلس الأمن التي يضطلع المجلس بواسطتها بصلاحيات تشريعية تتجاوز الولاية المخول بتوليها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يخص مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه، استمر الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ سنة ١٩٩٣ في عقد جلسات سنة بعد سنة دون التوصل إلى توافق في الآراء من شأنه أن يمكّن الدول الأعضاء من اتخاذ قرار. ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه للرئيس السابق للجمعية العامة، السيد جوليان هنت، على الزخم الحاسم الذي أعطاه خلال رئاسته للفريق العامل المفتوح باب العضوية من أجل تشجيع المناقشة وصياغة تقرير تضمن مواقف الدول الأعضاء وسعى إلى ردم الفجوة بين المواقف المختلفة.

توافق الدول الأعضاء على الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه لكنها لا تتفق على شكل وأسلوب القيام بذلك، بالرغم من كونهما واردتين في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك في قرار الجمعية العامة ٣٠/٥٣ الذي ينص على ألا تتخذ الجمعية العامة أي قرار أو مقرر بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة إلا بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة على الأقل. ومن أجل الحفاظ على سلامة منظمتنا، نحتاج إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة بما أهما تم أحد الأجهزة الأساسية الذي يثبت وجود منظمتنا.

تنتظر باراغواي بلهفة التقرير الذي من المقرر أن يقدمه في نهاية السنة الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي عينه الأمين العام لدراسة التهديدات الحالية والمستقبلية ضد السلام والأمن الدوليين.

الأهمية الأساسية لسائر أعضاء المنظمة. ونحن، الدول الأعضاء، لنا حق وعلينا واجب فهم وتحليل عمل المجلس بشكل سليم، لأن المجلس يعمل باسمنا جميعا، وفقا للولاية التي أناطها الميثاق به، ولأن قراراته تؤثر على الأعضاء. ولذلك، نحتاج إلى تقرير يمكننا من فهم مضمون مناقشات المجلس وأية مواقف يتخذها بشأن المواضيع الفاتكة الأهمية المعروضة عليه.

وعليه، نؤيد ونشجع مواقف المتكلمين السابقين، الذين أبدوا إصرارا على ضرورة أن يشتمل تقرير مجلس الأمن على عنصر أكثر تفاعلا بالنسبة للجمعية العامة، حيث أن ذلك التقرير هو الأداة الرئيسية في العلاقة بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين في المنظمة. إن صون السلام والأمن الدوليين مسؤوليتنا جميعا.

تشعر باراغواي أنه يمكن أن توجد خطوة هامة في إدخال تحسينات على تقديم تقرير مجلس الأمن في الفقرة ٣ فيما يلي الفرع (أ) من مرفق قرار الجمعية العامة ١٢٦/٥٨ المتخذ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والمتعلق بتنشيط الجمعية العامة.

نؤيد ونشجع عملية الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن. ينبغي أن تكون الجلسات المفتوحة القاعدة لا الاستثناء كي تتمكن الدول الأعضاء من التعبير عن وجهة نظرها في شأن المسائل التي تؤثر على الأعضاء وعلى المنظمة وكذلك - بالرغم من أن قول هذا قد يكون متفائلا - لكي يكون بإمكان أعضاء المجلس أخذ وجهات نظر الأعضاء بعين الاعتبار قبل اتخاذ القرارات وليس مجرد تقديمها كأمر واقع.

ويتمثل أحد دواعي قلق باراغواي في تدخل مجلس الأمن في مسائل يتم تناولها تقليديا داخل الجمعية العامة أو داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يتقل كاهل مجلس الأمن. بمسائل تتطلب اتخاذ قرارات لكن دون أن يتوفر لديه

وختاماً، أجدد التأكيد أنه ليس من شأن أي إصلاح للأمم المتحدة أن يحدث الأثر المرغوب فيه إذا لم يحقق إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره. وإلى غاية ذلك الحين، لن يكون بمقدورنا الكلام عن منظمة تجاري الأزمنة كما لن يكون بمقدور تلك المنظمة أن تستجيب لمصالح وتطلعات المجتمع الدولي.

السيد لولونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية):
يسرني أن أشارك باسم وفد فييت نام في هذه المناقشة بشأن بندي جدول الأعمال الهامين المتعلقين بتقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في المجلس وزيادة عدد أعضائه ومسائل أخرى ذات صلة. أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير جونز باري، على عرض التقرير. كما نتوجه بشكرنا الصادق للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن الذي يرأسه السيد جوليان روبرت هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، على مساهماته وتقريره الذي يشكل أساساً طيباً لمناقشتنا اليوم. إننا نتطلع إلى تلقي تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وسندرس توصياته بعناية من أجل مزيد من التداول.

لقد كانت السنة الماضية حقاً سنة عمل شاق بالنسبة إلى مجلس الأمن كما يعكس ذلك العدد الكبير للجلسات التي عقدها والمجموعة الواسعة من القضايا المعقدة والملحة التي كان عليه معالجتها، بدءاً بالصراعات والعنف اللذين تزداد حدتهما إلى الإرهاب والأزمات الإنسانية. تم اتخاذ تسعة وخمسين قراراً و ٤٥ بياناً رئاسياً. نود أن نعرب عن تقديرنا الكبير لمجهودات أعضاء مجلس الأمن.

وقد تساهم توصيات ذلك التقرير في بناء توافق في الآراء على إصلاح الهيئة المعهود إليها بأمننا الجماعي.

وبهذه المناسبة، أود أن أجدد تأكيد الموقف المعروف لباراغواي من مسألة التمثيل العادل بمجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. تحبذ باراغواي زيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن لكي تؤخذ الحقائق السياسية للحاضر بعين الاعتبار، وكذلك زيادة عدد الدول الأعضاء في منظمنا. فمن أجل بناء مجلس أمن أكثر ديمقراطية وتمثيلاً، تحب زيادة عدد كلتا فئتي الأعضاء - الدائمين وغير الدائمين - ويجب أن يشمل الدول المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، بخاصة أن البلدان النامية كانت ممثلة تمثيلاً ناقصاً في تلك الهيئة الهامة. ومن شأن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن أن تجعله أكثر تمثيلاً وأن تعزز بالتالي مشروعية ومصداقية إجراءاته.

وبالمثل نحتاج، كوجه أساسي من أوجه الإصلاح، إلى دراسة مسألة حق النقض الذي لدى الدول دائمة العضوية. علينا أن نعمل في اتجاه الإلغاء التدريجي لحق النقض إلى غاية التخلص النهائي منه. ويجب أن تكون الخطوة الأولى هي حصره بشكل صارم في المسائل المحددة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكننا، على نحو مماثل، أن نقي إمكانية الاستعراض الدوري للإصلاح مفتوحة من أجل تقييم عمل مجلس الأمن تماشياً مع الاحتياجات والحقائق المستقبلية.

واليوم، علينا أن نتحمل مسؤولياتنا ونتخذ القرار السياسي بالدفع بهذه العملية قدماً وتحقيق الهدف المنشود من طرف أغلبية الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، لدينا الثقة بقيادة رئيس الجمعية العامة، ونأمل أن يساعدنا في الأشهر المقبلة على إيجاد طريق للسير قدماً بهذه العملية والوصول إلى النتيجة التي طالما تمنيناها.

ومما يقلقنا أيضا أن المنافسة على العضوية الدائمة الجديدة تندر بمعركة ضارية، وهو ما لا تستسيغه الدول الصغيرة مثل سنغافورة. وكما يقال: "سواء تصارعت الفيلة أو تحابت فلن يسحق إلا العشب المسكين". بالفعل، إذا حمي وطيس هذا الصراع، يجب أن نتوقع الدول الأصغر ضغطا مباشرا من جانب الدول الطامحة لتأييدها، من جهة، ومن جانب الدول التي تصرف انتباهها عن القيام بذلك، من جهة أخرى.

في ظل هذه الخلفية، أود أن أتعرض لبعض الحجج التي قدمت بتوسيع نطاق مجلس الأمن. فالكثير من تلك الحجج معروفة جدا. والحجة الأساسية هي أن العالم قد تغير تغيرا بالغا منذ عام ١٩٤٥ غير أن ميثاق الأمم المتحدة وتكوين مجلس الأمن، وخصوصا الدول الدائمة العضوية، بقيا بالأساس دون تغيير. علينا ألا ننسى أن الميثاق، الذي يتضمن مثالا يجب علينا ألا نتخلى عنها أبدا، قد فسر وأعيد تفسيره دوما ليوافق الظروف الجيوسياسية المتغيرة والتحديات الجديدة التي كان الكثير منها غير متوقع من طرف مؤسسي الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالهيكل المؤسسي للمنظمة، وخصوصا الهيكل المؤسسي لمجلس الأمن، كان الشكل عام ١٩٤٥ يعكس واقع توزع القوة في العالم في ذلك الوقت. ولو حاولنا إدراك الواقع الحالي، أصبنا بخيبة أمل كبيرة. والحال أنه في الحاضر، يتوفر بلد من البلدان على قوة تتعدى تجاوزا كبيرا قوة سائر الدول الدائمة العضوية وكل الدول الطامحة معا. ولو حاولنا جعل المجلس يعكس الواقع الحالي، فإن الطريقة الوحيدة التي سيمكننا بها القيام بذلك هي أن يكون عضو دائم واحد فقط. والواقع أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تعمل إلا على أساس التقدير الواقعي لواقع القوة. إذا حاولنا أن ننكر هذا الواقع، ونفرض إرادتنا بخصوص هذه المسألة، فإننا سنلحق ضررا كبيرا بالأمم المتحدة.

من الواضح أن من الضروري أن تُعد الأمم قواعد عملية جديدة لتتصدى لتلك التهديدات الجديدة. غير أنه علينا، في نفس الوقت، أن نواصل ضمان وجود ضمانات وافية بالغرض ضد التهديدات التقليدية. ولن يكون من السهل إيجاد التوازن الصحيح بين تلك الضرورات ذات القدر المتساوي من الإلحاح. ولكن هذا لن يكون مستحيلا إذا استطعنا التوصل إلى الانضباط الذي يمكننا من مناقشة القضايا بصراحة وواقعية، مع تقدير واضح للقيود على الأمم المتحدة وإمكاناتها.

وإن سنغافورة تتطلع قدما إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى. ونتفهم بإلقاء الفريق بنظرة شاملة على الحالة الدولية الراهنة ودراسة الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يتصدى بشكل أفضل لتلك التهديدات والتحديات والتغيرات التي تواجهه. ولسوء الحظ، لقد ركزت التقارير الجديدة المتعلقة بعمل الفريق، على نحو حصري تقريبا، على قضية مسألة إصلاح مجلس الأمن، كما لو كانت تلك القضية الوحيدة التي كلف الفريق بمعالجتها. كما أن مناقشات الفريق جعلت عددا من البلدان، التي لا تقل عن تسعة حسب آخر تعداد، تتسابق على الترشيح كدول طامحة إلى العضوية الدائمة في مجلس موسع للأمن بل إن أربعة من هذه البلدان الطامحة اجتمعت للخروج باستراتيجية مشتركة.

ومن دواعي قلق سنغافورة أن يؤدي هذا التركيز على إصلاح مجلس الأمن إلى عدم إيلاء نتائج الدراسة العامة للفريق وتوصياته المهمة الأخرى الانتباه الذي تستحقه. والأسوأ من ذلك هناك خطر إمكانية رفض تقرير الفريق الرفيع المستوى إذا لم يكن يستجيب لتوقعات الدول الطامحة. إننا نأمل بصدق وثيق بأن الحال لن يكون كذلك.

الأمر، والاتفاق على أهداف هذه العملية، وعلى أفضل طريقة للشروع في توسيع المجلس. ولسوء الحظ، فليس هذا ما نلمسه بعد ١١ سنة من المناقشات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وترى سنغافورة أنه إذا كان الهدف هو جعل المجلس أكثر مصداقية وفعالية فنحن بحاجة إلى إصلاح شامل للمجلس في جميع الجوانب، بما في ذلك أساليب العمل. إن مصداقية أي منظمة أو مؤسسة لا تعتمد على أي مفهوم غامض للصبغة التمثيلية، بل على أدائها الذي يحدد درجة قبول أصحاب المصلحة لقراراتها. ولا يمكنني توقع النتيجة إذا أرادت الدول الأعضاء إجراء تقييم نزيه لأداء المجلس لمهامه خلال العام الماضي وتقييم تقريره، الذي لم يكن بالإمكان الحصول عليه إلا في وقت متأخر من الأسبوع الماضي.

إن ما يهم البلدان الصغيرة شفافية المجلس وفعاليتها، علاوة على إشراك الدول غير الأعضاء في صنع القرار عندما يتعلق الأمر بمصلحة مباشرة لهم. إن أي مستشار إدارة تنظيمية من شأنه أن يقول لنا إنه لا سبيل أفضل من الشفافية والمساءلة لتحقيق أداء جيد. ومع أن معظم عمليات الحكم في العالم اتجهت نحو مزيد من الشفافية خلال العقود القليلة الماضية، حتى وقد قصر مضي سار لمجلس الأمن، وللأسف، في الاتجاه المعاكس. قد لا يعلم البعض أن جلسات ومناقشات مجلس الأمن الأولى كانت علنية ومدونة في تقارير تغطي المداولات الصريحة ويستطيع الجميع الحصول عليها، فيما تعقد هذه الجلسات الآن خلف أبواب مغلقة. وقد وزعتُ مع بياني نسخة من محضر حرفي للجلسة الأولى التي عقدها مجلس الأمن في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، مما يبين بوضوح نوعية مناقشات المجلس آنذاك. وفي الحقيقة، كانت هناك درجة عالية من الشفافية في الجلسة الأولى لمجلس الأمن، حتى أن مندوب المملكة المتحدة الذي لم يعلم أن مذيعه كان مفتوحا قال ”هذا الرئيس

وثمة حجة ثانية، وهي أنه إذا كان لمجلس الأمن أن يكون موثوقا به، فيجب أن يكون تمثيلا. كما أشار البعض إلى اتجاه المجلس على نحو متزايد إلى أداء دور تشريعي، للاحتجاج بأن من الضروري التوسيع العاجل لنطاق المجلس، بما في ذلك عدد أعضائه الدائمين. لكن ما هي الضمانة الحقيقية التي يمكن أن تتوفر لدى دول أعضاء - خصوصا دولا صغيرة مثل سنغافورة - بأن مجلسا موسعا سيصبح أكثر، وليس أقل، انفتاحا على التشاور وبأنه سيأخذ وجهات نظر غير الأعضاء في المجلس في الاعتبار الأكبر؟ وسبب قلقي هو أنه بينما تمثل الدول الدائمة العضوية الخمس الحالية ٢٥ في المائة تقريبا من العدد الإجمالي لسكان العالم، ستصبح هذه النسبة حتى ٥٠ في المائة من سكان العالم إذا أضفنا مثلا خمس دول دائمة العضوية أخرى من بين الدول الطامحة الرائدة. وبما أنها ستمثل معا أغلبية سكان العالم، ألن يزيد هذا من اتجاه الدول الدائمة العضوية إلى الإحساس بأنه يمكنها أن تتخذ القرارات بصفة شرعية بالنيابة عن الجميع؟

كما أن عددا من البلدان تقول إن مواطنيها يطالبون بأن تصبح بلدانهم أعضاء دائمين في مقابل المساهمة المالية الهامة لتلك البلدان. وبنفس المنطق، هل ستتأثر قرارات المجلس كذلك إذا مارس مواطنو الأعضاء الدائمين ضغطا مباشرا من أجل نهج معينة، لأن ”من يدفع أجر الزمّار يختار اللحن“. وهذه إمكانية حقيقية، نظرا إلى أن مساهمات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وخمسة من الطامحين الرئيسيين لهذه العضوية في ميزانية الأمم المتحدة، سترتفع من ٣٧,٢٥ إلى ٦٧,٤٥ في المائة، مما يعزز الدور التشريعي لمجلس الأمن تعزيزا كبيرا، وهو أمر قد يتجاوز ما يمكن أن يقبله بقية الأعضاء.

وإذ قلتُ ذلك أرجو ألا يُساء فهمي، فأنا لست ضد توسيع مجلس الأمن. وما أقوله هو أننا بحاجة إلى توضيح

أخيراً، بما أن سلطات الأعضاء الدائمين الجدد مرتبطة بتعريف مفهوم العضوية الدائمة، فإن مواجهة مسألة حق النقض باتت ضرورية. ونعلم نحن جميعاً أن حق النقض سيبقى موجوداً في المستقبل المنظور، مع أنه غير ديمقراطي. ولا شك أن حق النقض كان مفيداً في المساعدة على منع الصراعات فيما بين الدول العظمى، مما قد يؤدي إلى تقويض الأمم المتحدة. وفي الحقيقة كان قرار سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ فيما يتعلق بحق النقض قد تم التخطيط له لمنع المنظمة الجديدة - أي الأمم المتحدة - من أن تبتلى. بما كان يعتبر خلافاً خطيراً أصاب عصبية الأمم، ألا وهو عدم حصول بعض الدول العظمى على العضوية. وكانت تُساق الحجة بأن حق النقض يشكل آلية حماية، أو كما قال إينيس كلود:

”هو الصمام في الدائرة الكهربائية... الخيار بين أن يذهب الضوء واشتعال النار في المبنى.“

ولو كان هناك أي تبرير لتحفظ الدول الخمس الدائمة العضوية بحق النقض، يبرز السؤال عما إذا كان أي عضو دائم جديد لا يتمتع بحق النقض يستحق حقاً هذا المركز. باختصار، لا يمكن تأجيل قضية النقض أو مناقشتها بصورة منفصلة عن هوية الأعضاء الدائمين الجدد. ولهذا السبب، لا يمكن أن تتوقع من الأعضاء الآخرين قبول الانتقال من كونهم في المرتبة الثانية إلى مركز جديد يصبحون فيه في المرتبة الثالثة، باستحداث صنف جديد من أعضاء مجلس الأمن، ألا وهو صنف الأعضاء الدائمين الذين لا يتمتعون بحق النقض.

إنني أستشف هنا مشكلة من الصعب تدليلها وهي أنه لم يعلن أحد من الأعضاء الدائمين الحاليين التزامه بتوسيع امتياز النقض لتتمتع به دول تصبح في النهاية

اللعين خانني مرتين“. لكن هذه الجملة لا تظهر في نسخ المحاضر التي وزعتها.

ومن قبيل المفارقة، أوكد أنه لو أصبح المجلس أكثر شفافية في عمله الطبيعي، لتمكّن من اكتساب نوع من الخصوصية، التي تكتسي أهمية كبيرة، خصوصاً أن الجميع سيتقبل عندئذ ضرورة أن يتضمن عمل المجلس عدداً من المناقشات الحساسة. لكن إجراء المجلس لجميع مناقشاته الحقيقية خلف أبواب مغلقة كان له نتائج عكسية، إذ لم يتمكن من الاحتفاظ بالسرية التي يتوخاها. فالصعوبة التي يواجهها غير الأعضاء في متابعة محاضر الجلسات يبدو أنها تجعلهم يسعون بكل جهدهم لكشف كل ما قيل خلف الأبواب المغلقة، مما حدا بالمندوبين إلى نشر الشائعات والمعلومات المضللة.

وفي إطار الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، لدى النظر في كيفية توسيع عضويته، قد يكون من المفيد أيضاً النظر في المعايير التي ستساعدنا على التوصل إلى اتفاق مشترك حول الشكل الجديد الأمثل للمجلس. وإذا قالت سنغافورة ذلك تشعر أن اليابان وألمانيا مرشحتان بديهيّتان لعضوية مجلس الأمن إذا اتفقت الجمعية العامة على زيادة عدد الأعضاء الدائمين. لكن أية زيادة في عدد هؤلاء الأعضاء يجب أن تشمل البلدان النامية والمتقدمة النمو، وأن تكون مصحوبة بزيادة ملائمة في عدد الأعضاء غير الدائمين للحفاظ على النسبة الموجودة حالياً بين المقاعد الدائمة وغير الدائمة.

ونظراً للقيود الزمني، لن أتوسع في قضية المعايير بل أود الإشارة فقط إلى أن جميع الدول الطامحة عملياً من الدول الكبيرة. لكن ذلك يجعلني أتساءل عما إذا كان الحجم أساسياً حقاً إلى هذه الدرجة. وهل تستطيع الدول الكبيرة أن تتعاطف مع الدول الصغيرة التي تشكل غالبية الدول الأعضاء، وأن تتفهم مشاكلها وشواغلها؟

السيد تورو خيمينيس (فتزويلا) (تكلم بالاسبانية):
تتفق جمهورية فتزويلا البوليفارية كل الاتفاق مع الاهتمام
الموجه إلى المسائل التي تنطوي على تهديدات للسلام والأمن
الدوليين كالحالة في العراق، والحالة في الشرق الأوسط،
ومسألة هايتي، والحالة العامة في أفريقيا. فلم تشكل تلك
المسائل سمة مميزة لأعمال الأمم المتحدة على مدى السنة
الماضية فحسب، ولكنها أبرزت أيضاً أهمية تعددية الأطراف
والحاجة الماسة إلى تعزيز الدور الذي تؤديه منظمنا.

بيد أننا نشدد على أهمية أن يحدد مجلس الأمن
أولوياته وأن يقتصر على المهام والمسؤوليات التي ينيطها به
ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يجب أن يوجه مجلس
الأمن أعماله إلى تلك الحالات التي تمثل تهديداً مؤكداً للسلام
والأمن الدوليين وأن يتجنب المداولات والقرارات التي يمكن
أن تنطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ونغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجدداً موقفنا من بعض
البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وتعرب فتزويلاً عن إدانتها الشديدة وبصورة قاطعة
للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وهي تؤكد مجدداً التزامها
بمكافحة الإرهاب وتضيف الجهود التي تبذلها إلى جهود
البلدان الأخرى في مكافحة هذا البلاء، الذي يشكل تهديداً
للسلام والأمن الدوليين. ولكننا يجب أن نقول ثانية إن
الإرهاب لا يمكن محاربه على نحو يطلق المزيد من الإرهاب
من عقاله. فلا بد أيضاً من أن نكشف الأسباب وراء
الأعمال التي توصف بالإرهاب. وليست تلك الأسباب
سوى الفقر والاستغلال اللذين تخضع لهما غالبية سكان
العالم. ولذلك فإننا نؤكد مجدداً أن الرد على الإرهاب يبدأ
ويتهيء بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وتشاطر فتزويلاً المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء
الحالة الراهنة في العراق. ونؤكد مجدداً أن غزو العراق من

أعضاء دائمين جديداً. وما لم نتناول هذه المسألة ومسائل
أخرى متعلقة بإصلاح مجلس الأمن بطريقة عملية وواقعية
فإننا سنبعث فقط آمالاً من دون أية نتائج ملموسة في نهاية
المطاف.

السيد دو لا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):
إن التقرير عن أعمال مجلس الأمن الذي قدمته رئاسة المملكة
المتحدة يفصل جميع النشاطات التي قام بها المجلس في العام
الماضي. وأشكر وفد رومانيا، لإشرافه على صياغة التقرير،
الذي وافق عليه أعضاء مجلس الأمن بالإجماع.

وتساهم هذه الممارسة في إبراز الحاجة إلى اعتماد
الشفافية في عمل المجلس وفي تطوير التبادل اللازم وبينه وبين
الجمعية العامة. وسيرسل الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه
الأمين العام توصياته قريباً بشأن إصلاح المنظمة. وقد تتضمن
هذه التوصيات اقتراحات ترمي إلى تحسين أساليب عمل
مجلس الأمن وزيادة فعاليته. وستدرس فرنسا محتوى هذا
التقرير بكثير من الاهتمام وبروح بناءة ومنفتحة.

وستكون مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن
وزيادة عدد أعضائه من بين المواضيع التي سيعالجها تقرير
الفريق. في هذا السياق، وكما ذكر وزير خارجية فرنسا
في خطابه أمام الجمعية العامة في ١٦ أيلول/سبتمبر، تفضل
فرنسا زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد
سواء. وقد أعربت فرنسا في هذا الخصوص عن دعمها
لترشيح كل من ألمانيا واليابان والبرازيل والهند، إضافة إلى
دولة أفريقية.

وتأمل فرنسا أن يشهد العام القادم فرصة لتسجيل
تقدم حاسم على طريق إصلاح المنظمة، بخاصة فيما يتعلق
بتوسيع المجلس. وستواصل فرنسا المشاركة بشكل فاعل في
النقاش الدائر حالياً حول هذا الموضوع.

لتوليد الكهرباء، و ٥٠ ٠٠٠ دولار في مساعدات مباشرة من الصندوق الخاص لمنطقة البحر الكاريبي لتوفير الأغذية والدواء لشعب هايتي. وتتابع فتزويلا باهتمام سير الحوادث في هايتي وترى أن تبقى الحالة هناك مدرجة بجدول أعمال الأمم المتحدة.

وأما فيما يتعلق بأفريقيا، فنشدد على دعم فتزويلا للجهود المبذولة لحماية حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، مع تأكيدنا مجدداً لسيادة السودان ووحدته وسلامته الإقليمية واستقلاله، نرى أنه يجب إيجاد حل سلمي للصراع في منطقة دارفور، حماية للسكان المدنيين في هذا البلد، الذين تأثروا تأثراً بالغاً من جراء الصراع.

وفيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضائه، والمسائل ذات الصلة، تؤكد جمهورية فتزويلا البوليفارية مجدداً أنه ينبغي التفكير في إصلاح مجلس الأمن بوصفه تغييراً شاملاً وهيكلية وأنه يجب أن يشمل بالضرورة إلغاء حق النقض. فلن يكون الإصلاح بغير ذلك إيجابياً ومطرداً ودقيق الامتثال لتعددية الأطراف سواء بالنسبة لمسألة التمثيل المتوازن في المجلس أو زيادة عدد أعضائه.

السيد ليوي (ميكرونيزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي بملاحظات موجزة عن البند ٥٣ من جدول الأعمال. ولا يقصد باقتضاب بياني التقليل من أهمية المسألة المعروضة على الجمعية اليوم أو من تقدير وفدي لأهمية المهمة الرهيبة التي تواجه منظمتنا. بل إنه إدراكاً مني لأن الوقت قد حان لكي نشمر عن سواعد الجد ونشرع في الانتهاء من الأعمال الهامة المعروضة علينا.

واليوم نجد أنفسنا ناقش من جديد مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ومع أن هذا الموضوع مدرج في جدول الأعمال منذ سنين الآن، فإن وفدي يساوره القلق لعدم إحراز تقدم بشأنه.

جانب قوات الولايات المتحدة ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونعرب عن تضامننا مع شعب العراق في ممارسته لحقه في تقرير المصير وفي نضاله من أجل إقامة حكومة مستقلة ذات سيادة تتمتع بالحرية من القوى الأجنبية.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، نعرب فتزويلا عن اقتناعها بأن إيجاد حل دائم لمسألة فلسطين هو النهج الرئيسي الواجب اتخاذه لإعادة السلام إلى ربوع تلك المنطقة. وتعرب فتزويلا عن تأييدها للاتفاقات المبرمة بين العرب والإسرائيليين بحثاً عن تسوية سلمية تتم عن طريق التفاوض. ونؤكد مجدداً دعمنا لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، كما نؤيد حق دول المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها دولياً. ونرى أن الحل العادل للصراع العربي الإسرائيلي يجب أن يستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). بيد أن حكومة جمهورية فتزويلا البوليفارية تشعر بالقلق إزاء الإجراءات العسكرية الأخيرة في قطاع غزة، التي سببت عدداً كبيراً من الوفيات والإصابات في صفوف السكان المدنيين الفلسطينيين. ومن ثم فإننا نصرّ على الامتثال لقراري مجلس الأمن السالف ذكرهما. ويستند موقفنا دوماً إلى مبادئ السياسة الداخلية والخارجية الواردة في دستورنا، ومنها، في هذه الحالة، تعزيز وحماية حقوق الإنسان من أجل الإسهام في السلام في الشرق الأوسط.

وأما فيما يتعلق بهايتي، فترى فتزويلا أنه لا غنى عن الاضطلاع بتحقيق شامل في أسباب الإطاحة بالرئيس أريستيد واحتطافه. فرفاه الهايتيين أمر في المقام الأول من الأهمية بالنسبة لنا، ونرى من الواجب أن يستمر تقديم المساعدات الإنسانية لشعب ذلك البلد وتعزيزها. وقد قدمت فتزويلا في العام الحالي المساعدات التالية إلى هايتي: مليون دولار من ميزانية وزارة المالية، ومليون لتر من الوقود

ختاماً، بينما يناقش أعضاء الجمعية العامة إصلاح المنظمة، يعتقد وفد بلدي أنه يجب توجيه الاهتمام أيضاً إلى الأحكام التي عفا عليها الزمن في ميثاق الأمم المتحدة. فقد آن الأوان لحذف عبارات "الدولة العدو" الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وأياماً وفدي أن عقوداً من التصريحات ستتم الآن ترجمتها إلى أفعال. ونستمد التشجيع من حقيقة أن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي عينه الأمين العام للنظر في قضايا السلم والأمن، سيمضي قدماً بتقديم توصيات ملموسة وعملية لجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة للحقائق العالمية. وتتطلع ميكرونيزيا إلى تقرير الفريق، وهي على استعداد للمشاركة بوصفها عضواً مسؤولاً في المنظمة.

السيد كوشنيسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):

أود أولاً أن أتقدم بالشكر إلى رئيس مجلس الأمن عن شهر تشرين الأول/أكتوبر، السفير إمبر جونز باري ممثل المملكة المتحدة، على تقديمه تقرير مجلس الأمن السنوي (A/59/2). إلى الجمعية العامة. فبجمع الوثيقة بين العناصر التحليلية والمواد الوقائية الجامعة، تضيف هذه الوثيقة إلى الاتجاه الواعد الذي شهدناه في بضع السنوات الماضية نحو تحسين نوعية المرشد السنوي لأنشطة مجلس الأمن.

وخلال الفترة المشمولة في الاستعراض من آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤، استمر المجتمع الدولي في مواجهة عدد كبير من التحديات الخطيرة المتصلة مباشرة بمجال المسؤوليات الرئيسية لمجلس الأمن، وهو صيانة السلم والأمن الدوليين. فما هي طبيعة هذه التحديات؟ وهل نجح المجلس في تعريف، إن لم يكن وقف التهديدات الممكنة في الوقت المناسب؟ وهل كان أداء هذه الهيئة في تسوية الأزمات وحالات الصراع مرضياً وفعالاً؟ وهل أحرز المجلس

واليوم ينضم وفد ميكرونيزيا من جديد إلى أعضاء هذه الهيئة الكثيرين في المطالبة بإبلاء الاهتمام لإصلاح الأمم المتحدة. فنحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية وفعالة، أمم متحدة لديها قدرة أفضل على الرد بفعالية على تحديات عصر جديد.

أولاً وقبل كل شيء، ندعو جميع أعضاء هذه المنظمة إلى النظر من جديد في إصلاح مجلس الأمن بطريقة تجعله يعكس بشكل أفضل حقائق يومنا هذا. ونحن نلاحظ التعاضم والاتساع في دور مجلس الأمن في النهوض بالسلم والأمن الدوليين. ويجب أن يحظى أداء هذا الدور المتعاضم بأقصى قدر من التعاون والمشاركة من جانب المجتمع الدولي. ومن أجل التصدي للتحديات الناشئة، نرى الحاجة إلى إصلاح وتوسيع المجلس لكي يصبح ممثلاً تمثيلاً حقيقياً في كلتا فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة. إن المجلس الذي يصبح أكثر توازناً وتمثيلاً من شأنه أن يحظى بمزيد من القبول الدولي لعمله، وأن يلي على نحو أفضل توقعات شعوب الكوكب الأرضي. وفي الوقت ذاته ينبغي للمجلس ألا يتوسع إلى حجم من شأنه أن يعيق فعاليته. وينبغي للعالم النامي، الذي يجد نفسه مهمشاً في التشكيل الحالي في المجلس، أن يحظى بعدد منصف من المقاعد.

ويجب أن تحظى اليابان باعتبارها أحد أكبر المشتركين في ميزانية الأمم المتحدة ومساهمة رئيسية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد دأبت اليابان على تخصيص موارد كبيرة للمنظمة ولصون السلم والأمن العالميين. إن أي إصلاح لمجلس الأمن من شأنه أن يكون ناقصاً إذا لم تصبح اليابان عضواً دائماً فيه. ويعتقد وفد بلدي أيضاً أن ألمانيا والهند تستحقان الانضمام بوصفهما عضوين في المجلس في إطار عملية إصلاحه.

المساعدة إلى الممثل الخاص للأمين العام في العراق في أداء مهمته الصعبة.

إننا نعتقد أن مجلس الأمن يستطيع أن يفعل أكثر من الاستماع إلى الإحاطات الإعلامية الشهرية والمناقشات المفتوحة النادرة في تناول الأزمة في الشرق الأوسط. والقرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي أيد خارطة الطريق الصادرة عن المجموعة الرباعية قد أصبح يمثل خطوة هامة إلى الأمام. فقد أعاد تأكيد التوافق في الآراء لدى المجتمع الدولي بأن تلك الخطة هي أفضل طريق لتحقيق رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن. ولكن ما زالت هناك حاجة لا غنى عنها إلى بذل مزيد من الجهود المنسقة لتحقيق هذه النتيجة.

ويشيد وفدي بجهود مجلس الأمن في أفغانستان. ومع أن المسؤولية الرئيسية لإيجاد حل سياسي لمسألة أفغانستان تقع على عاتق الشعب الأفغاني نفسه، فإننا مقتنعون بأن مجلس الأمن ينبغي له الاستمرار بمساهمته النشطة في تسوية جميع جوانب تلك المسألة.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل بين جهات فاعلة لا تتمتع بصفة الدولة يبقى تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين. ونحن مقتنعون أن مجلس الأمن يجب عليه أن يؤدي دورا في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. وبالتالي، نرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي أعطى بُعدا إضافيا لهذه الجهود. وتعتقد أوكرانيا بأهمية تقديم المجلس المساعدة في تنفيذ هذا القرار إلى الدول التي قد تحتاج إليها.

وأود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى مسألة أخرى، تتعلق بمشكلة ما يُسمى الصراعات المجددة التي ما زالت ندوبا غير ملتزمة تعاني منها الدول الحديثة العهد بالاستقلال في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي.

تقدما في تطوير استراتيجية تستشرف المستقبل للتصدي للتهديدات العالمية المستقبلية؟ هذا هو جانب صغير من الأسئلة التي ينبغي الإجابة عليها، وهي ليست مجرد أسئلة بلاغية.

إن أوكرانيا مقتنعة بأن مجلس الأمن ينبغي له أن يستمر في استخدام إمكانياته الفريدة لتعبئة المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. والسلسلة الوحشية من الهجمات الإرهابية البشعة التي ارتكبت حول العالم لا تدع مجالاً للشك بأن نظام السلم والأمن مجد ذاته، الذي أنشأته الأمم المتحدة وعززته، يخضع للاختبار.

إننا نشق بأن إنشاء نظام تبادل معلومات جديد وفعال حول الإرهاب سيكون مفيدا في منع انتشار هذه الآفة. وينبغي صون وتعزيز الإطار الذي أنشأه مجلس الأمن للرد العالمي على الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، نعتقد أن اتخاذ القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، سيزيد من تعزيز الدور التنسيقي الأساسي للأمم المتحدة في الحملة العالمية ضد التهديد الإرهابي. وينبغي للجنة مكافحة الإرهاب أن تستمر في حوارها النشط مع الدول الأعضاء. ونأمل أن تصبح مديرتها التنفيذية عاملة تماما في المستقبل القريب.

وقد نجح مجلس الأمن في التغلب على الخلافات الماضية بشأن مسألة العراق، مظهرا وحدته في معالجة هذه المشكلة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن وسائل المجلس بالغة الأهمية في استعادة الحالة الطبيعية إلى ذلك البلد. وترحب أوكرانيا بالتعريف الواضح الذي وضعه المجلس لدور الأمم المتحدة في العراق. وقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) يحقق أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها أوكرانيا، وهو أن تؤدي الأمم المتحدة دورا كبيرا وملموسا في عمليات الانتخابات وإعادة البناء في العراق. ويتعهد بلدي بتقديم

دارفور، أن يتبع نفس المسار بتوفير الموارد الضرورية والتأييد السياسي الضروري للاتحاد الأفريقي.

وأعتقد أنني أعبر عن اقتناعنا المشترك حينما أقول إن الدروس التي استفاد منها المجتمع الدولي أثناء العام الماضي قد عززت تصميمنا على زيادة قوة مجلس الأمن ووحدته ومصداقيته. ونحن على ثقة بأن ذلك الهدف يمكن تحقيقه، في المقام الأول من خلال الإصلاح الشامل لمجلس الأمن في جميع جوانبه. وترى أوكرانيا أن إصلاح مجلس الأمن عملية ذات أهمية دولية فائقة. وجعل تلك الهيئة أكثر تمثيلاً وتوازناً وجعل عملها أكثر فعالية وشفافية، وبخاصة فيما يتعلق بعملية صنع القرار، شرط مسبق للنجاح في التكييف الشامل للأمم المتحدة للحقائق في عالمنا اليوم المنطوية على تحديات. ونخطط علماً على نحو إيجابي بالاهتمام الدولي المتزايد بقضية الإصلاح التي عبر عنها تحديداً بهذه القاعة قبل أسبوعين فقط أثناء المناقشة العامة للجمعية. وأود الآن أن أذكر بإيجاز بعض العناصر الأساسية لموقف بلدي بشأن هذه القضية.

أولاً، تعتقد أوكرانيا أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي تنفيذه بالامتثال الصارم لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ثانياً، نولي أهمية أساسية لتخصيص مقعد إضافي غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية. ثالثاً، ينبغي مراعاة مصالح جميع المجموعات الإقليمية في عملية توسيع مجلس الأمن.

يعلق وفد أوكرانيا آمالاً قوية على التوصيات ذات الصلة لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير ويتعهد بتقديم تعاونه البناء.

السيد جينباييف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية):

أدلي اليوم بأول بياناتي في جلسة عامة للجمعية العامة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة، سيدي، لكي أرحب بكم في

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل عدم إحراز التقدم في تسوية الصراعات في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا وفي ناغورني كراباخ، جمهورية أذربيجان. وهناك أيضاً حاجة ملحة إلى تسوية صراع الترنسدنستريان. وتأجيل تسوية نهائية لتلك الأزمات قد يكون له عواقب لا يمكن عكس مسارها. ونحن نناشد المنظمات الدولية في طليعتها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والهيئات المهمة المعنية الأخرى في الإسراع بجهودها لتسوية تلك الصراعات.

وفي منطقة البلقان، بعد انفجار أعمال العنف في آذار/مارس في كوسوفو، حدثت تطورات مشجعة صوب إصلاح الضرر الذي لحق بالحوار فيما بين الأعراق وبالمصالحة. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل إبقاء الحالة في كوسوفو تحت التفحص الدقيق.

ونرحب بالاتجاه صوب التعزيز الإضافي للتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. وعبر العقد الماضي، كانت هناك بعض الأمثلة المشجعة على الطريقة التي يمكن بها لبعثات السلام للأمم المتحدة أن تدعم وتستكمل بفاعلية بعمليات لمنظمات أخرى. بمقتضى ولاية ممنوحة من الأمم المتحدة. ويمكن للأمم المتحدة، وينبغي لها، أن تستخدم بنشاط هذه الأداة العملية المهمة وأن تعوّل تعويلاً متزايداً على اضطلاع الهياكل الإقليمية بقدر أكبر من المسؤوليات.

وفي ذلك الصدد، مما يبعث على ارتياحنا أن نرى تفاعلاً متزايداً بين المجلس وشركائه في أفريقيا. والاستخدام الكامل لخبرة المنظمات الأفريقية قد أثبت أنه أكثر الطرق فعالية للتعامل مع الصراعات الأفريقية. ولذلك السبب، نشعر أن مجلس الأمن ينبغي له، وهو يواجه الأزمة في

في مختلف القارات دورا دوليا متزايدا. ومن دون الانتقاص من قيمة أنشطة أي دولة أخرى، نود أن نذكر الموقف النشط لألمانيا واليابان في الشؤون الدولية وإسهامهما المالي في عمل الأمم المتحدة والنقل السياسي والاقتصادي لهاتين الدولتين على الساحة الدولية.

ونغتنم هذه الفرصة لكي نذكر بكلمات رئيس جمهورية قيرغيزستان حينما أعرب من هذا المحفل في الجلسة ١٣ لهذه الدورة بأنه يمكن للأمم المتحدة "في دورتها للاحتفال بالذكرى الستين لإنشائها أن تدرج ألمانيا واليابان ضمن الأعضاء الدائمين في المجلس". (ص ٤)

وصرحت جمهورية قيرغيزستان مراراً بأن المثال الأفضل هو توسيع عضوية مجلس الأمن إلى خمسة وعشرين عضواً منهم سبعة أعضاء دائمين، على أساس التوزيع الجغرافي المنصف. وبالإضافة إلى ذلك فنحن مقتنعون بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يسترشد في المقام الأول بمصالح البشرية جمعاء، حالاً قضاياه ذات الطابع العالمي ومتجنباً الضغوط من الجماعات الإقليمية أو جماعات البلدان الأخرى للدفع إلى الأمام بمصالحها الخاصة.

السيد غوتيرس (تيمور - ليشتي) (تكلم بالانكليزية): نرحب بتقرير مجلس الأمن (A/59/2)، الذي عرضه رئيس مجلس الأمن عن هذا الشهر المثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري. ويبرز التقرير التحديات وأوجه النجاح لمختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وجهود بناء السلام. وإحداها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية والبعثة في بلدي، تيمور - ليشتي.

وفي هذه المناسبة أود أن أعرب عن عميق تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن على تأييد هذه البعثة. فمن دون التزامهم القوي، والتزام جيراننا والتزام المجتمع الدولي بأسره،

منصبكم الهام رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وأتمنى لكم نجاحاً عظيماً في مساعيكم.

في الدورة الحالية، ناقش مرة أخرى مسألة رئيسية تتعلق بتطوير عمل المنظمة، وهي قضية ظلت على جدول أعمالنا أكثر من عشر سنوات، وهي من دون أي مبالغة مصدر قلق لجميع من يعتبرون الأمم المتحدة بيتهم المشترك.

ويفصلنا أكثر بقليل من أسبوع عن تاريخ احتفالنا جميعاً بالذكرى السنوية التاسعة والخمسين لإنشاء منظماتنا. وخلال تلك السنوات تغير العالم تغيراً أساسياً. وقد درس العلماء الإمبراطوريات التي انهارت والتي بزغت على أنقاضها دول جديدة. والحالة الدولية أيضاً تغيرت تغيراً كبيراً. تنفس العالم الصعداء بعد نهاية الحرب الباردة؛ وبعد ذلك جاءت التهديدات والتحديات الجديدة، وأهمها الإرهاب الدولي في جميع أشكاله.

وقد أضافت أسرة الأمم المتحدة ١٤٠ عضواً جديداً منذ إنشائها. ونحن نعرف اليوم أن من المطلوب اتخاذ تدابير جديدة بغية بث حياة جديدة في عمل مجلس الأمن، الجهاز الأساسي للمنظمة، وأن نكفل أن مجلساً موسعاً من شأنه أن يكون قادراً على التعامل على نحو ملائم مع الأحداث الدائرة في عالم سريع التغير. ويمكن أن يتقدم أو يضمحل أي جهاز أو آلية وأن إدخال دم جديد في وقت ملائم أو استبدال الأجزاء التي تآكلت يساعد على تنشيط وتعزيز عمله.

فعلى سبيل المثال، ننظر في الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وجدوى هذا العمل من خلال زيادة عدد أعضائه وكفالة تمثيل أكثر إنصافاً. وجمهورية قيرغيزستان مستعدة لتأييد الاقتراحات الرامية إلى جعل المنظمة تتواءم تماماً مع حقائق القرن الحادي والعشرين. واليوم تؤدي دول عديدة

إن عالمنا تغير؛ وهناك تحديات جديدة وتهديدات جديدة. وزاد مجموع أعضاء الأمم المتحدة من ٥١ إلى ١٩١ عضواً، وجميعنا ندرك التغيير الحاصل والحاجة إلى أن تتكيف المنظمة.

وإننا نرحب بالدور السبّاق لمجلس الأمن في التعامل مع الإرهاب عبر إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وننتظر بشغف تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لتيسير المناقشات حول إصلاح مجلس الأمن. وننتظر بشغف تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

وحول قضية إصلاح مجلس الأمن، أعربنا فعلاً عن تأييدنا للورقة التي قدمتها فرنسا وألمانيا والتي تسلم بالحاجة إلى توسيع المجلس إلى حوالي ٢٤ عضواً.

وكما أعلن وزير خارجية بلدي، السيد راموس - هورتا، فإننا نؤمن بأن البلدان المتقدمة النمو مثل اليابان وألمانيا، والبلدان النامية مثل البرازيل وإندونيسيا والهند يجب أن تخصص لها مقاعد دائمة في مجلس الأمن. وندعم أيضاً تخصيص مقعدين دائمين أو أكثر لأفريقيا، وفقاً للقرار الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمة هراري.

ونؤمن بأن الحاجة تدعو الأغلبية بيننا - البلدان المتوسطة والصغيرة التي ليست مرشحة للحصول على مقاعد دائمة - إلى مواصلة تبادل الآراء من أجل كفالة أن حقوق أمننا وشعوبنا تحظى بتمثيل وحماية أفضل.

السيد شويسورين (منغوليا) (تكلم بالانكليزية):
بادئ ذي بدء أود أن أشكر السيد إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على عرضه تقرير مجلس الأمن على هذه الهيئة صباح أمس. ويوافق وفد بلدي تماماً على التأكيد

لما كان لشعبنا أن يحقق السلام والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي أيار/مايو من السنة القادمة ستنتهي ولاية بعثة حفظ السلام في تيمور - ليشتي. وفي اجتماع عقد الأسبوع الماضي بين الأمين العام، السيد كوفي عنان، ورئيس الوزراء ماري الكاتيري، كررنا ذكر رأينا بأن شعب تيمور - ليشتي لا يزال بحاجة إلى وجود الأمم المتحدة لدعم قطاعات العدالة والمالية والشرطة.

وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى المشار إليها في تقرير مجلس الأمن، نود أن نشير إلى الحالة في دارفور في السودان. إذ نؤمن بأن التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية هو الطريق الأفضل لإحلال السلام ولحماية أرواح جميع الشعوب في المنطقة.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية وفلسطين وصرعات أخرى قيد النظر، نحث مجلس الأمن على مواصلة جهوده لرسم مبادرات جديدة بغية إيجاد حل سلمي يكون مقبولاً لدى الشعوب المعنية.

تعد الأمم المتحدة أمناً ابتكاراً لجيل من الزعماء العظام البعيدي النظر. ورثنا جميعاً هذه المنظمة؛ وذكرى التخريب والقسوة ومعاناة رفقاءنا من بني البشر خلال الحرب العالمية الثانية، والرغبة العميقة في إنقاذ الأجيال المقبلة من حرب أخرى أكثر تدميراً، أثرت بشدة في الأعضاء المؤسسين في صياغة ميثاق الأمم المتحدة وفي تحديد السلطات اللازمة لهيئات مختلفة للوفاء بولاياتها.

وفي عشية الذكرى السنوية الستين للمنظمة، علينا أن ندرك أنه، على الرغم من أن من الصحيح أن عالمنا وشعوبنا لم تجرب حرباً عالمية كبيرة، طالت الصراعات الداخلية العديد من شعوبنا، ومات الملايين من إخواننا من بني البشر ولا يزال الملايين يتعذبون.

تشاطر منغوليا الرأي بأن تكوين مجلس الأمن يجب أن يعبر بشكل أفضل عن الحقائق العالمية الحالية. ويرغب وفد بلدي أن يشدد على أن التوسيع ليس هدفاً بحد ذاته. فالحاجة إلى التوسيع تنشأ من الحاجة إلى كفالة التوازن الصحيح في التمثيل في هذه الهيئة المهمة بالإضافة إلى مصداقية قراراتها. وكما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة:

”يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلام والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات“.

وبذلك فإن مجلس الأمن يمثل جميع الأعضاء. ومع ذلك، فإن معدل التمثيل قد انخفض بمقدار ٢,٧ في الأعوام الـ ٥٩ الماضية مقارنة بما كان عليه وقت إنشاء المنظمة. لذلك فإن القضية تكمن في كيفية كفالة أن يعبر تكوين مجلس الأمن على نحو واف عن حقائق الواقع الحالية لمجموع الأعضاء.

وتدعم منغوليا إجراء توسيع عادل ومنصف لمجلس الأمن عن طريق زيادة عدد كل من المقاعد الدائمة والمنتخبة، مع كفالة تمثيل البلدان النامية والمتقدمة النمو. ومن الصعب فهم سبب عدم تخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا وأمريكا اللاتينية في المجلس. وبالمثل، فلا أعتقد أنه من العدل أو من الصحيح أن يكون لآسيا - موطن أكثر من نصف سكان العالم - مقعد دائم واحد. ولماذا على اليابان، التي تتجاوز مساهمتها في ميزانية الأمم المتحدة مجموع ما يساهم به أربعة أعضاء دائمين حاليين، أن تحرم من العضوية الدائمة؟

ومن رأي وفدي أنه لدى اختيار أعضاء دائمين إضافيين، يمكن اعتماد نهج الحزمة، بما فيها معايير مثل التوزيع الجغرافي، والتزام حقيقي بأهداف الأمم المتحدة

بأن عمل مجلس الأمن كان كثيفاً خلال الفترة المبلّغ عنها، ومما يبعث على السرور على نحو خاص أن المجلس تمكن من التغلب على الانقسامات والخلافات التي أوجدها العمل العسكري في العراق ومن المضي قدماً بطريقة بناءة في الوفاء بمسؤولياته في صون السلم والاستقرار الدوليين.

لقد أثبتت الأشهر الماضية مرة أخرى الدور المركزي للأمم المتحدة عموماً والدور الريادي لمجلس الأمن بوصفه أداة بيد المجتمع الدولي لا بديل لها للحفاظ على السلام والأمن العالميين.

وفيما يتعلق بالبند ٥٣ من جدول الأعمال ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“، يشاطر وفد بلدي تماماً الرأي بأن مسألة إصلاح مجلس الأمن - الذي طال انتظاره كثيراً - هي الأساس لمجمل إصلاحات الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نشي على رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين للعمل الدؤوب الذي اضطلع به وعلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية على إحرازه بعض التقدم في قضايا المجموعة ٢ في العام الماضي. إلا أن الفريق العامل وصل إلى طريق مسدود وعجز حتى الآن عن الاتفاق على أهم قضايا المجموعة ١، بما فيها توسيع مجلس الأمن ومسألة التمثيل الإقليمي ومعايير العضوية واستخدام حق النقض والخضوع للمساءلة والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وما إلى ذلك.

وإذا أريد حقاً لمجلس الأمن أن يضطلع بدوره بوصفه الجهاز الرئيسي لتعددية أطراف فعالة وأن يتعامل مع التهديدات والتحديات القائمة والناشئة، فيجب أن يتم إصلاحه بالكامل. ونتوقع أن يأتي الأمين العام بمقترحات إصلاح تكسر الجمود على أساس تقرير وتوصيات الفريق الرفيع المستوى.

وإضفاء المزيد من الديمقراطية على عمل المجلس من خلال زيادة الشفافية والانفتاح هام أيضا، بخاصة في سياق استعراض علاقته بالجمعية العامة. ونلاحظ إحراز بعض التقدم في ذلك التوجه.

وتعتمد أيضا فعالية وكفاءة مجلس الأمن بوصفه مؤسسة على التحديد والتطوير الإضافيين للمسؤوليات المحددة للأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين على حد سواء. وإذا نجحنا في التغلب على أوجه الضعف البنيوي في مجلس الأمن وفي إيجاد هذا الحافز الثابت سينشأ شعور واضح تماما بالمسؤولية وسيتمكن جميع أعضاء مجلس الأمن من العمل معاً بشكل وثيق للمصلحة المشتركة. وينبغي أن تقترن الامتيازات بزيادة المسؤوليات. ويود وفد بلدي أن يشدد على أن إصلاح مجلس الأمن وتمكينه ينبغي أن يتقدما بشكل متواز، وألا يضرا بزيادة سلطة الجمعية العامة ودورها بوصفها الهيئة الرئيسية التداولية والراسمة للسياسة والتمثيلية في الأمم المتحدة.

إن إصلاح مجلس الأمن، وخاصة توسيعه، يتطلبان اتخاذ قرارات سياسية جريئة. ولعل أكثر من ١٠ سنوات من المحادثات العقيمة والتأزم قد دفعت الجمعية العامة إلى إنشاء فريق الخبراء الرفيع المستوى. وينبغي أن نعي أن الوقت من ذهب. وإذا استمر إخفاق جهودنا المبذولة للتوصل إلى توافق آراء وحل مسألة إصلاح مجلس الأمن، فقد تكون الغلبة للأصوات الداعية إلى حل الإصلاح المؤسسي خارج هيئات الأمم المتحدة. ونأمل حقا أن تسود بيننا في نهاية المطاف الإرادة والعزيمة السياسيتان الحقيقيتان.

السيد يو وين مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية):
بداية، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر على عرض التقرير السنوي للمجلس عن الفترة قيد

والقدرة على تقديم مساهمة كبيرة لصون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، تدعم منغوليا التطلعات الشرعية لبلدان مثل اليابان وألمانيا والهند، التي يتوفر لديها الاستعداد لتحمل مسؤولية أكبر والقدرة على هذا التحمل في السعي إلى السلم والأمن والتنمية على المستوى الدولي. وينبغي أن يكون تكوين مجلس الأمن صغيرا بما يكفي لأن يعمل بفعالية وكبيرا بما يكفي لأن يمثل كما ينبغي مجموع أعضاء الأمم المتحدة الحاليين.

وكلنا نعرف أن أكبر قوة للأمم المتحدة بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة هي شرعيتها. ونعتقد أنه، إذا كان كل الأعضاء يشعرون بأنهم حقاً ممثلون في المجلس، ستكتسب قراراته المزيد من الشرعية والمصداقية وسيزداد بالطبع استعداد الدول الأعضاء للانصياع لقراراته، معززا بذلك تعزيزا كبيرا الآثار الأخلاقية والسياسية لإجراءاته. ولكن لا يمكن اعتبار هذا الامتثال تحصيل حاصل إذا كانت صورة شرعية قرارات المجلس موضع شك بين أغلبية أعضاء الأمم المتحدة.

وثمة جانب آخر هام في إصلاح مجلس الأمن وهو يتعلق بطريقة عمله نفسه. وينبغي إضفاء الطابع الديمقراطي على تلك الهيئة. وتثبت البراهين التاريخية بوضوح أن سلطة حق النقض استُخدمت في أغلب الأحيان للدفاع عن المصالح الوطنية للأعضاء الدائمين أكثر من استخدامها لقضية مشتركة، وبالتالي فقد أصبحت إحدى العقبات الرئيسية أمام فعالية عمل المجلس. وفي ذلك الصدد، ينبغي للاستعراض الشامل لسلطة حق النقض أن يكون إحدى الأولويات الرئيسية. ونعتقد أن المقترحات التي قدمتها بعض الوفود بشأن قصر حق النقض على الأمور المدرجة في إطار الفصل السابع مقترحات تستحق اهتماما كبيرا منا. ويمكن استبدال حق النقض تدريجيا بصنع القرارات التوافقية.

بخاصة بشأن القضايا التي لا تقع ضمن ولاية حفظ السلم والأمن الدوليين، يمكن أن تكون ذات آثار معاكسة.

ويشيد وفد بلدي بالعمل الهام الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب، التي أنشئت عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتدين ميانمار بشكل مطلق الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. إننا نتعاون تعاوناً وثيقاً مع لجنة مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ الجمعية بأن ميانمار قد وقعت أو صادقت على ١١ من ١٢ صكاً قانونياً دولياً تتعلق بالإرهاب. ولقد قدمت أيضاً تقريرها الثالث إلى اللجنة.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. ولكن المناقشة بشأن الإصلاح تُجرى منذ أكثر من عقد بدون أن تسفر عن نتائج ملموسة. والتقدم الحرز في النظر في مسائل المجموعة الثانية التي تتناول أساليب عمل المجلس تطور مشجع. وفيما يتعلق بمسألة زيادة عدد أعضاء المجلس، ورغم توافق الآراء الواسع النطاق لصالح زيادته حتى يعكس الحقائق الراهنة بصورة أفضل، ما زالت هناك اختلافات كبيرة في وجهات النظر فيما يتعلق بحجم المجلس.

ويرى وفد بلدي أنه ينبغي توسيع المجلس بزيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين على حد سواء حتى يكون أكثر تمثيلاً ومجسداً للحقائق السياسية والاقتصادية المعاصرة. كما نود تأكيد أهمية الحاجة إلى الحفاظ على كفاءة وفعالية المجلس عند توسيعه. وحيث أن حق النقض يُعتبر منطوباً على مفارقة تاريخية وتميزياً وغير ديمقراطي، ينبغي الحد من استخدامه تمهيداً لإلغائه بالكامل. ونرى أيضاً أنه عند توسيع المجلس ينبغي أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد بنفس حقوق وامتيازات الأعضاء الحاليين.

وقرر رؤساء دول العالم أو حكوماته، في إعلان الأمم المتحدة للألفية بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أنه

الاستعراض. وحيث أن مجلس الأمن يعمل باسم كل الدول الأعضاء وفقاً للمسؤوليات التي أسندها إليه الميثاق، من الطبيعي تماماً أن تكون هذه الدول على علم دائم بأعمال المجلس حتى تتمكن من تحليل تلك الأعمال وتقديم آرائها بشأنها.

ويرحب وفد بلدي بمختلف التحسينات التي أُدخلت على أساليب عمل المجلس لتعزيز الشفافية والمساءلة بين الأعضاء. وزيادة استخدام الجلسات العامة والاجتماعات الشهرية بين رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس؛ والمشاورات التي يجريها رئيس المجلس مع المجموعات الإقليمية؛ والإحاطات الإعلامية المنتظمة التي تجريها رئاسة المجلس لغير الأعضاء قد ورد ذكرها ضمن بعض التحسينات التي أُدخلت على أساليب عمل المجلس.

والمشاورات التي أُجريت مؤخراً بين بعض أعضاء مجلس الأمن وأعضاء حركة عدم الانحياز بشأن مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومشاركة غير الأعضاء في اجتماع الفريق العامل المعني بحفظ السلام التابع لمجلس الأمن تُعتبر أيضاً تطورات إيجابية في العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس أعضاء الأمم المتحدة.

ورغم بعض تلك التحسينات، يرى وفد بلدي أنه ينبغي أن يكون التقرير على قدر أكبر من الشمول والموضوعية والتحليل إذا أردنا فهم أعمال المجلس بصورة أفضل. علاوة على ذلك، فإن تقديم تقرير المجلس في الوقت المناسب ضروري لتمكين الجمعية من الرد الفعال عليه.

وهناك الآن توجه متزايد نحو الانخراط في مناقشات مواضيعية في المجلس. وذلك تطور موضع ترحيب، حيث أنه يسمح للدول الأعضاء بمشاركة أكبر في المناقشات. ولكن وفد بلدي يرى أن المناقشات المواضيعية التي يجريها المجلس،

في الأعوام الأخيرة كان لها تأثير سلبي على منظماتنا، وبخاصة مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المكلفة بالأمن الجماعي.

وفي الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة تنخرط في عملية إصلاح شاملة ترمي إلى تمكينها من تكييف هيكلها وأدائها لوظائفها مع الوقائع الراهنة ومن جعلها أكثر فعالية وأكثر مصداقية فيما يتعلق بقدراتها على أن تستجيب وترد بسرعة. ولا شك أن المستوى الحالي للتمثيل في مجلس الأمن - الذي لا يتجاوز عدد أعضائه ١٥ عضوا - لا يتماشى مع الوقائع الدولية. ومنذ إنشاء المنظمة، لم يزد عدد البلدان الأعضاء في المنظمة بشكل غير متناسب مع عدد أعضاء المجلس فحسب، بل تغير أيضا محور القوة العالمية في عام ١٩٤٥، الذي ينعكس في توزيع المقاعد الدائمة في المجلس. وفي ضوء تلك الحقيقة، لا شك أن مجلس الأمن يجب أن يتغير لكي يعكس الوقائع الدولية الجديدة.

وتؤمن الأرجنتين أنه يجب إجراء إصلاح المجلس في إطار العملية الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة. وعلى نحو مماثل، فإن ذلك لا يمكن أن يحصل إذا لم يتحقق أولا توافق واسع في الآراء. ولا يمكن أن يصبح إصلاح المجلس حدثا معزولا؛ ولا يمكن أن يكون جزئيا - يقتصر على زيادة في عدد الأعضاء. يجب إصلاح أساليب عمل المجلس بهدف زيادة شفافيته وكفاءته.

ويجب أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا - ذلك أمر واضح. ولكن يجب أيضا أن يكون أكثر ديمقراطية. وظل ذلك الموقف التقليدي لبلدنا. وكان وفدنا مشاركا في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، وذكرنا في ذلك الوقت، بالإشارة إلى حق النقض، أننا لا نعارضه، نظرا لأن ما هو عادل ومرغوب فيه من الناحية القانونية قد لا يكون ممكنا من الناحية السياسية.

ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه. وفي هذا الصدد، يمكن للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي أنشأه الأمين العام، أن يعمل بوصفه حفازا في إعطاء المزيد من الزخم لإصلاح المجلس. وتطلع باهتمام شديد إلى توصيات الفريق.

ويشيد وفدي بالعمل الجيد الذي أنجزه رئيس الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، السيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وأعضاء مكتبه. ويرى وفدي أن المواضيع الستة التي قدمها المكتب للمناقشة في الفريق العامل تبقى صالحة كما كانت دائما. وينبغي أن يستمر استخدام تلك المواضيع بوصفها أساسا للمناقشة في الدورة التاسعة والخمسين، مع البناء على العمل الذي أنجز خلال الدورة السابقة وبهدف تسهيل عملية التوصل إلى اتفاق عام على إصلاح مجلس الأمن.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السفير السير إمبر جونز باري، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن لنظرنا فيه.

ونؤمن أن المناقشة السنوية لتقرير مجلس الأمن في الجلسة العامة تشكل ممارسة ضرورية تعزز متابعة جميع الدول الأعضاء في المنظمة ورصدها لعمل مجلس الأمن. كما نود أن نشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة، السيد جوليان هنت، فضلا عن الممثل الدائم لإكوادور والممثل الدائم لليختنشتاين، على الجهود التي بذلوها في سياق الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

ويواجه المجتمع الدولي تهديدات جديدة وكبرى في مجال السلام والأمن. ولا شك أن الأحداث التي وقعت

العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن في الوقت المناسب إلى الجمعية العامة. وينبغي أن تعتمد تلك التوصيات بالاتفاق العام.

وفي الختام، أود أن أقول إن هدف إصلاح مجلس الأمن هو ضمان الامتثال لأغراض الأمم المتحدة، مع مراعاة مصالح الدول الأعضاء فيها. ولا يمكننا تعزيز الهيئة الرئيسية المكلفة بالأمن الجماعي إلا بتلك الطريقة.

وينبغي ألا تدفعنا الصور التي نشاهدها يوميا في وسائل الإعلام إلى أن نرتكب أخطاء بل ينبغي أن نعمل لمستقبل منظمنا - الذي يشكل مستقبل البشرية بأسرها. فلا نفوت هذه الفرصة. ولننفذ الإصلاح لمصلحة ديمقراطية مجلس الأمن وكفاءته.

السيد بيك (بالاو) (تكلم بالانكليزية): إن بالاو، سعيا منها إلى أكثر الوسائل فعالة لتعزيز مصداقية الأمم المتحدة، تحث هذه الهيئة على إصلاح مجلس الأمن حتى يعكس وقائع المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. ونؤمن أن البلدان التي تضطلع باستمرار بدور رئيسي في صون السلام والأمن الدوليين ينبغي أن تشارك دائما في عمليات مجلس الأمن لصنع القرار.

تعتقد بالاو أنه ينبغي توسيع مجلس الأمن ليشمل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بصفتهما أعضاء جديدا. وبينما نجد بضعة بلدان - بناء على قيادتها العالمية النشيطة، وأعداد سكانها الكبيرة، ومواقعها الجغرافية - مرشحة ملائمة للعضوية الدائمة في مجلس معدل، تود بالاو في هذا الوقت أن تدعم على نحو محدد اليابان فقط. إن سجل اليابان الممتاز من المساهمات في الأمم المتحدة وقيادتها للمبادرات الدولية طيلة سنوات كثيرة يشكلان قاعدة صلبة لا تنكر لشغلها العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

إن الممثل الدائم الأول لجمهورية الأرجنتين لدى الأمم المتحدة، السفير خوسيه آرسى، الذي كان يخاطب الجمعية العامة في عام ١٩٤٦، ذكر أنه ينبغي القضاء على حق النقض لصالح ممارسة الإرادة المشتركة لثلاثي أعضاء المجلس أو ثلاثة أرباعهم. وبينما قد يكون من المستحيل سياسيا القضاء تماما على النقض، فإننا نؤمن أن الظروف مهيأة لقصر استخدامه على الحالات المنصوص عليها في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وكما أكدت الأرجنتين من جديد منذ أن بدأت المناقشات بشأن إصلاح المجلس، فإننا نؤيد زيادة أعضاء المجلس - ولكن في فئة الأعضاء غير الدائمين فقط. فالمقاعد الدائمة ناجمة من حالة خاصة قائمة بعد الحرب العالمية الثانية، كما هو حق النقض، الذي منح للأعضاء الدائمين.

وللأرجنتين موقف منفتح حيال إصلاح المجلس. ويمكننا أن نستكشف البدائل المختلفة وأن نحشد المجتمع الدولي في عملية الإصلاح بغية التوصل إلى الصيغ التي تتكيف بشكل أفضل مع العمل الذي نقوم به. والأرجنتين لا تقف ضد أي أحد؛ وإنما نحن ببساطة نؤيد مجلس أمن أكثر ديمقراطية.

وننتظر مع الاهتمام تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام، ونحن على ثقة بأن الفريق سيتمكن من تقديم عناصر إيجابية تمكننا من المضي قدما بعملية الإصلاح.

وأسهمت الأرجنتين في عمل الفريق بتقديم ورقة موقف تناولت المسائل المختلفة، بما فيها إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن نتظر الجمعية في اقتراحات الفريق. وكما نعلم جميعا، فإن تلك هي الهيئة الوحيدة التي يمكنها أن تبت في الإصلاح. ويجب تنفيذ أي تطور يتصل بالإصلاح عن طريق التوصيات التي يقدمها الفريق العامل المفتوح باب

منع التهرب من العقاب في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هي بعض القضايا التي تجب معالجتها. وفي ذلك الصدد، نتطلع للحصول على تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمم العام في أوائل كانون الأول/ديسمبر.

لقد استجاب مجلس الأمن لبعض هذه التهديدات الجديدة بالبدء بدور تشريعي متنام وبوضع قوانين للمجتمع الدولي. وينطبق هذا على عمل لجنة مكافحة الإرهاب وعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، والقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) حول مكافحة الإرهاب، وهو القرار الذي اتخذته المجلس مؤخرًا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

عندما يشرع مجلس الأمن، فإنه يضع قوانين لأعضاء الأمم المتحدة في مجموعهم. ويعني ذلك أن ١٥ عضواً في مجلس الأمن يقررون و ١٧٦ عضواً في الأمم المتحدة بالإضافة إلى ١٩١ برلماناً تستثنى من عملية اتخاذ القرار. وفي ظل هذه الخلفية من الضروري أن نغير هيكل المجلس الذي وضع في عام ١٩٤٥ لتمكينه من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا المجال، من وجهة نظرنا، هناك عنصران هامان جداً. أولاً، إن مجلس الأمن - بخاصة عندما يشرع - يحتاج إلى مشروعية أكبر من خلال تحسين التمثيل؛ وثانياً، يجب أن يشمل مجلس الأمن، على أساس دائم، ممثلين رئيسيين إضافة إلى فاعلين إقليميين رئيسيين. ولمواجهة تلك التحديات يجب أن يكون المجلس قادراً على تنفيذ قراراته بفعالية وأن يعتبر مشروعاً. ونحن نعتقد بأن المجلس لا يمكنه أن يحقق ذلك إلا إذا عكس التغييرات السياسية التي حدثت خلال السنوات الخمسين الماضية وحقائق اليوم الجيو سياسية. الاستنتاج الذي يستخلص من هذه الحاجة إلى تكييف مجلس الأمن مع متطلبات اليوم مضاعف جوهرياً.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى النداء - الذي قدمه ممثلو وفود كثيرة تكلموا قبلنا - بالقيام بإصلاح جريء وشامل لمنظومة الأمم المتحدة. ونوافق على أن هذا الإصلاح يجب أن يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية والمصادقية والمشروعية والشفافية.

نحن مقتنعون أيضاً بالحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين أجهزة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، اقترحت ألمانيا، أولاً، تعزيز دور الجمعية العامة عن طريق زيادة التركيز على عملنا وترشيده؛ وثانياً، استغلال إمكانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفته الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرار بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية وبصفته أيضاً شريكاً لمجلس الأمن في حفظ السلام وبناء السلام؛ وثالثاً، إقامة محافل معنية بحفظ السلام لمجموعة أكبر من الدول المهتمة من بين أعضاء الأمم المتحدة، وبهذا نضمن تفاعلاً أكبر بين هؤلاء الأعضاء ومجلس الأمن.

ضمن جهودنا لزيادة فعالية ومصادقية الأمم المتحدة، فإن إصلاح مجلس الأمن هو يقينا من بين الجهود الأكثر أهمية. في السنوات الأخيرة، ازدادت باستمرار مسؤوليات واختصاصات مجلس الأمن. إن عدد الصراعات التي تتطلب تدخل مجلس الأمن في ازدياد. في المستقبل، نريد أن نشدد أكثر على منع الأزمات وبناء السلام. هذا النهج الشامل سيتطلب موارد إضافية وتعاوناً أوثق فيما بين الدول الأعضاء وفيما بين أجهزة الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، يجب على المجلس أن يتصدى للتهديدات الجديدة التي تواجه الأمن الدولي. تهالك الدول، والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل كلها تطرح سؤالا عما إذا كان الميثاق والقانون الدولي يوفران الأدوات الضرورية لمواجهة تلك التحديات الجديدة. إن مسؤولية الحماية، وقانونية العمل العسكري الاستباقي ومسألة كيفية

خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، بشأن تلك المسألة بالتزام وإبداع.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): الوفد السنغالي مسرور بمشاهدتكم، سيدي، ترأسون أعمال الجمعية العامة بطريقتكم الرائعة المعتادة. وأود أن أعرب عن امتناننا لتخصيص جلسائنا خلال اليومين الماضيين لمناقشة البندين ١١ و ٥٣ من جدول الأعمال المتعلقين بتقرير مجلس الأمن (A/59/2) وبمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، على التوالي.

وبياني سوف يقتصر على تناول البند ٥٣ من جدول الأعمال. وفي هذا الخصوص، سيدي، نود أولاً أن نعرب عن امتناننا لسلفكم، السيد جوليان هنت، من سانت لوسيا، الذي ترأس الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بالنظر في هذه المسألة الهامة خلال الدورة الماضية بتفان واقتدار. ونود أيضاً أن نشيد بنائبي الرئيس، السيد لويس غاليغوس شريوغا، من إكوادور، والسيد كريستيان فنايسر، من ليختنشتاين. والتقرير الممتاز المعروض علينا اليوم هو تجسيد دقيق لإيمانهم القوي بأهمية المهمة المناطة بهم: تلبية التطلعات العميقة لدول وشعوب العالم في رؤية إصلاح سريع وجوهري في مجلس الأمن من حيث تكوينه وأدائه.

ويمكن توضيح تلك التطلعات القوية بما يلي: حصول عدد كبير من الدول على السيادة الوطنية منذ عام ١٩٦٠؛ وجسامة وتعقد المهام التي تواجهها الأمم المتحدة اليوم؛ وبزوغ تحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين؛ والرغبة في إدارة أكثر شفافية وديمقراطية لمنظمتنا، التي نعتز بها أيما اعتزاز.

وينبغي أن تحملنا كل تلك العوامل، بروح بناءة وتقدمية، على اتخاذ القرار الحاسم الذي لا رجعة عنه وتحويل مجلس الأمن إلى هيئة ممثلة حقاً للدول الأعضاء ومهياة

أولاً، تشكيل مجلس الأمن ينبغي أن يعكس النمو في عدد الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن يعطي المجلس قدراً أكبر من المشروعية من خلال زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. إن تصفية الاستعمار، ووجود فاعلين جديدين عالميين غير نوويين، ونهاية الحرب الباردة، والزيادة في عدد الأمم المتحدة إلى ١٩١ دولة - كل تلك التطورات ينبغي أن تنعكس في تشكيل مجلس الأمن وفي أساليب عمله.

ثانياً، كل مناطق الجنوب ينبغي أن يمثلها أعضاء دائمون. ومن شأن ذلك أن توفر الفرصة لزيادة تعزيز صوت العالم النامي في المجلس. ونحن لا نتفق مع الذين يريدون حرمان العالم النامي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من مقاعد دائمة. إن توسيع المجلس بزيادة عدد المقاعد غير الدائمة فقط ليس من شأنه أن يغير هيكل المجلس؛ بل على العكس، ستدعم زيادة عدد المقاعد غير الدائمة فقط الهيكل الفائق الأوان الموضوع عام ١٩٤٥.

لذلك، من وجهة نظرنا، يجب على الدول المستعدة لتقديم إسهام مفيد على نحو خاص في صيانة السلام العالمي والقادرة على ذلك أن تصبح دائمة العضوية. وذلك ينطبق على موفري الموارد الرئيسيين من الدول المتقدمة النمو بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الكبيرة في العالم النامي.

لتلك الأسباب، قررنا تحمل المسؤولية المقترنة بشغل مقعد دائم، ونحن ندعم استعداد البرازيل والهند واليابان لأن تتبوأ مقاعد دائمة. وأود أن أشدد، مرة أخرى، أننا نعتقد أن من المهم أن تمثل أفريقيا أيضاً على نحو وافٍ بالغرض بين الأعضاء الدائمين الجدد.

نحن نتطلع للحصول على أفكار الفريق الرفيع المستوى، إذ نعتقد أنها ستوفر حافزاً جديداً هاماً لمسألة الإصلاح الحيوية. وأنا واثق بأننا سنعمل نحن جميعاً معاً

الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن للعمل معهم من أجل التوصل إلى نُهْج واقعية للاستخدام المؤقت لحق النقض.

وثمة موضوع هام آخر نظر فيه الفريق العامل، ويتعلق بالمعايير التي يجب استيفاؤها للحصول على عضوية مجلس الأمن. وهناك معياران، وقد وردا في المادة ٢٣ من الميثاق: القدرة على الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين، واحترام مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. وفي حين أن الشرط الثاني ينبغي ألا يمثل أي مشكلة، فإنه ينظر أحياناً إلى الشرط الأول من منظور تقييدي على أنه يتعلق فحسب بالمساهمة المالية في عمليات حفظ السلام وتنفيذها.

والسنغال، التي ما فتئت تسهم إسهاماً كبيراً بالقوات في عمليات حفظ السلام منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة لا يسعها أن تقبل هذا التعريف الضيق. لذلك، يجب أن نضع في الاعتبار أيضاً الجانب الإنساني للإسهامات في عمليات حفظ السلام علاوة على المعايير الجديدة مثل سيادة القانون والشعور بالمسؤولية الدولية من جانب الدول الأعضاء.

ويرحب وفدي بنظرة التقرير إلى العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة. فعلى مر السنين، لاحظنا توجهاً يبعث على القلق إزاء تزايد هيمنة مجلس الأمن على الجمعية العامة. وفي الواقع، إن مجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أصبح يتناول بتواتر متزايد مسائل تقع في نطاق يتجاوز نطاق ولايته. وأود هنا أن أشير إلى العديد من البنود المواضيعية التي ينظر فيها مجلس الأمن، والتي تقع في نطاق الجمعية العامة، وفقاً لروح ونص الميثاق.

وعليه، فمن الضروري إعادة التوازن في مهام مجلس الأمن والجمعية العامة. وتحقيقاً لذلك، يكفي العمل على أساس الأحكام ذات الصلة من الميثاق. إن فعالية عمل منظماتنا العالمية في المستقبل قد أصبحت على المحك.

بشكل أفضل لممارسة المهام المناطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهذا التعديل ازدادت ضرورته بالنظر إلى أن نسبة أعضاء مجلس الأمن إلى أعضاء الجمعية العامة، التي كانت تبلغ ١١ إلى ٥١ في عام ١٩٤٥، أو ٢١,٥٦ في المائة، وهي نسبة أعلى بوضوح من النسبة الحالية، التي تبلغ ١٥ فحسب إلى ١٩١، أو ٧,٨٥ في المائة.

وتبين تلك الأرقام الانخفاض الكبير في نسبة تمثيل الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وتظهر كيف أن هيئة هامة من هيئات الأمم المتحدة قد أصبحت مجمدة بمرور الزمن، وأضحت أسيرة إجراءاتها، في حين أن السياق الدولي قد مر بتحويلات عميقة منذ عام ١٩٤٥.

وبالنظر إلى جسامة المهمة التي تنتظرنا، فإن أفريقيا - بكل دولها الأعضاء الـ ٥٣ التي تتكلم بصوت واحد - قد بينت بوضوح إرادتها القوية للقيام بدور في إطار مجلس الأمن وقد أعيدت هيكلته ومواعمته مع بيئته. وفي الواقع، إن إعلان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية - التي أصبحت تعرف بالاتحاد الأفريقي - الذي اعتمد في هراري في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قد أوصى بتوسيع مجلس الأمن بزيادة عدد أعضائه إلى ٢٦ عضواً. وفي هذا الإطار، سيؤول مقعدان دائمان للقارة الأفريقية إلى جانب خمسة مقاعد غير دائمة تمنح للدول الأفريقية حسب نظام للتناوب يقوم على أساس معايير محددة مسبقاً من جانب الأفارقة أنفسهم.

والسنغال تتشاطر رأي غالبية الدول ومفاده أن حق النقض غير منصف وتميزي ولا يواكب روح العصر، وعليه، لا بد لنا من القضاء عليه تدريجياً، وفي غضون ذلك، يمكن أن يقتصر نطاق تطبيقه على مشاريع القرارات المتصلة بإجراءات تتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق.

ومن هذا المنطلق، أود التأكيد هنا على اقتراح قدمه وفد السنغال في عام ١٩٩٧ ويقضي بإجراء نقاش متعمق مع

وسأركز هنا على بعض المبادئ الأساسية - ستة مبادئ في الواقع - تشعر إيطاليا أنها حاسمة للاضطلاع بالإصلاح بشكل ناجح.

المبدأ رقم ١: التوافق الواسع. فمثل أي إصلاح دستوري في أي بلد من بلداننا (أقصد البلدان التي لديها دستور مكتوب)، يجب أن لا تترتب على إصلاح مجلس الأمن عواقب مسببة للشقاق داخل الدول الأعضاء، وإلا فإنه سينال من هدف إصلاح الأمم المتحدة ذاته. وسيكون على أي مقترح إصلاح أن ينبني على توافق سياسي واسع. وبالتالي يجب علينا جميعاً أن نبذل، بروح من المرونة والعملية، كل الجهود من أجل النهوض بنهج من شأنه أن يجتذب دعماً واسعاً داخل الجمعية. ومن هذا المنظور، ينبغي لفريق الأمين العام، إن لم أقل الأمين العام نفسه، أن يسعى إلى الترويج لهذا التوافق على مقترح إصلاح عادل وشامل. وأسجل أنه حتى البلدان التي تؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين تدرك جيداً الحاجة إلى توافق واسع، بما أن التوافق الواسع هو وحده الكفيل بالحيلولة دون شيوع الاستياء بين الدول الأعضاء، مما قد يغيرها الابتعاد عن العملية. وإذا ابتعدت الدول عن العملية، فلن تتوفر أبداً إمكانية إقامة أمم متحدة أكثر فعالية وكفاءة.

ومن نفس المنطلق أود أن أذكر بما قاله السفير إيمير جونز باري يوم أمس. لقد قال "نحن نشجع جميع الدول الأعضاء على أن تشارك مشاركة بناءة في المناقشة، في سبيل إيجاد حل يمكن أن يوافق عليه الجميع" A/59/PV.24، ص ٦). اسمحو لي كذلك أن أستشهد بما قاله زميلنا الروسي السفير دنيسف، قبل ساعات قليلة: "إن تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء ينبغي أن يبقى السمة الرئيسية في عملية الإصلاح" (A/59/PV.26). تكلم اليوم والبارحة العديد من الزملاء الآخرين من الجزائر إلى الصين ومن نيوزيلندا (باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا) إلى الأرجنتين والمكسيك، من بين

وفي الختام، أود أن أؤكد عزم وفدي على دعم كل المبادرات التي يتعين للاضطلاع لمواجهة تحدي إصلاح مجلس الأمن. وفي هذه الممارسة الصعبة وإن كانت ممكنة، علينا جميعاً ودون استثناء أن نتحلى بقدر كبير من الواقعية والروح العملية والإيمان بالمستقبل بغية الإسهام في تعزيز مصداقية مجلس الأمن، تلك الهيئة ذات الأهمية الحيوية في هيكل الأمم المتحدة، ولذلك، فإنه يقوم بدور مفيد جداً في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود، بخصوص البند ١١، أن أعرب عن أصدق عبارات الشكر والتقدير لرئيس مجلس الأمن، السير إيمير جونز باري، على عرضه الفعال جدا والمتوازن للتقرير السنوي لمجلس الأمن. لدينا رؤية ولدينا اقتراحات جيدة وإحساس بالاتجاه. لقد حصل تحسن مؤكد فيما يتعلق بالشفافية والاشتمالية والخضوع للمساءلة.

بطبيعة الحال، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، وقد أشار إلى ذلك السفير الجزائري بعلي، إضافة إلى آخرين. ونحن على يقين بأن تقرير الفريق الرفيع المستوى سيضيف مساهمة مجدية إلى أفكارنا حول هذه المسألة.

والآن أتطرق إلى البند الآخر على جدول أعمالنا، قضية التمثيل العادل في مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بها. نود أن نعرب عن تقديرنا الصادق للرئيس السابق للجمعية العامة، السيد جوليان هانت، على ما أبداه من التزام وحس سياسي وإصرار على الدفع بجدول الأعمال قدماً. كما نعرب عن شكرنا وتقديرنا الصادق لسفير إكوادور غاليغوس ولسفير ليختنشتاين وفينايفيسر على مساهماتهما البارزة.

مواجهة طيف واسع من التهديدات لا يمكن - عقلا - فصلها عن قضية الصفة التمثيلية للمجلس. إن ما يفعله المجلس، وأعضاؤه، إنما هو موضوع تتداخل عناصره ولا انفصام بينها“ (A/59/PV.24، ص ٧ و ٨)

وبعبارة أخرى، لن يكون من المقبول منطقيا ولا سياسيا فك الارتباط بين إجراءاتنا: إصلاح وتوسيع مجلس الأمن خلال الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٥، ومتابعة الإجراءات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بما يجب أن ينجزه مجلس الأمن، والأمم المتحدة بصفة عامة أكثر، في النصف الثاني من السنة في إطار الحدث الكبير لسنة ٢٠٠٥ وكذلك في إطار متابعة التقرير الوشيك للفريق الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام.

وعلى العكس من ذلك، إن النظر بشكل منفصل في قضية توسيع مجلس الأمن لن يحول في الحقيقة دون تحية توصيات الفريق الرئيسية الأخرى. ولهذا السبب ندعم إجراء استعراض كامل سنة ٢٠٠٥ لمؤتمرات الأمم المتحدة الأساسية، في إطار مظلة إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بالفريق الرفيع المستوى، اسمحو لي من جديد أن أذكر بما قاله السفير جونز باربي في حثه الفريق على التأكد من أن مقترحاته ستعزز قدرة مجلس الأمن على القيام بمسؤولياته التي يعهد إليه بها ميثاق الأمم المتحدة. وسأكرر هنا أيضا الفكرة التي عبر عنها باقتدار زميلنا النيوزيلندي عندما قال: ”ونحث الدول الأعضاء على ألا تسعى إلى استباق تقرير الفريق، بل نحثها على أن تحترم استقلال الفريق وأن تتقبل السبل الممكنة للسير قدما“ (A/59/PV.24، ص ٧)

المبدأ رقم ٤: أن يضم الجميع، والمبدأ رقم ٥: المسألة: سأطرق إليهما معا لأنهما مترابطان بشكل

آخرين، على نفس المنوال بشأن الحاجة إلى توافق واسع في الآراء.

المبدأ رقم ٢: احتلال التوازن الحالي بين وجود الشمال والجنوب داخل مجلس الأمن. ثمة حاجة جوهرية وملحة للتصدي لهذه القضية إذا كنا نأمل أن يصبح مجلس الأمن منسجما أكثر مع عالم اليوم، وتبعاً لذلك أكثر مصداقية وفعالية. وأعتقد أنه توجد بالتأكيد أرضية مشتركة بين الأعضاء هنا كذلك. ولكن بالنظر إلى الحاجة المحسوسة على نحو واسع إلى تمثيل أكثر إنصافاً، فإني أشك فيما إذا كان منطقياً زيادة عدد الأعضاء الدائمين بخمسة مقاعد وإعطاء ٤٠ في المائة من الاستفادة لبلدين اثنين من العالم المصنع. لا بد أن هناك طريقة أفضل لتصحيح احتلال التوازن بين الشمال والجنوب بشكل أكثر فعالية.

المبدأ رقم ٣: الشمولية. وبعبارة أخرى، ما نحتاجه وما نريده هو ”نهج شامل“ في عملية الإصلاح هذه، نهج يرمي إلى تعزيز الأمم المتحدة ودعم قدرتها على التصدي بفعالية للتحديات في مجال السلام والأمن، وكذلك بطبيعة الحال وعلى نفس القدر من الأولوية، في مجال التنمية. سيكون علينا، فوق مسألة توسيع مجلس الأمن وما بعدها، أن نتصدى للقضايا السياسية وكذا المؤسسية. وسأشير، من بين تلك القضايا، إلى إعادة توجيه العلاقة المتشابكة بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وإعادة تحديد أساليب عمل مجلس الأمن. وأود في هذا المقام أن أذكر بما عبر عنه زميلنا من نيوزيلندا بشكل واضح يوم أمس عندما قال، ”أولا، إن إدراج إصلاح مجلس الأمن في صفقة أوسع نطاقاً قد يزيد لا أن يقلل من احتمالات تحقيق توافق في الآراء حول هذه النقطة. وثانياً، إن مجلس الأمن هو في جوهر تصدي الأمم المتحدة للتهديدات التي تقع على الأمن الدولي. وتبعاً لذلك، فإن اقتراحات تعزيز العمل المشترك في

حوالي ٢٤ عضواً. وليس من شأن مجلس الأمن، بعدد أكبر من الأعضاء، أن يكون فعالاً وناجحاً. وإذا كان الحال كذلك، ينبغي أن يكون من الواضح بالنسبة لجميع الدول الأعضاء أن بين أيدينا لعبة اللاشيء أو كل شيء. وإذا زدنا عدد الأعضاء الدائمين، سيكون هناك مجال أقل بالنسبة إلى بقية الأعضاء، الذين سيكون عليهم أن يتنافسوا على المقاعد غير الدائمة. لنفترض أننا سنعطي مقاعد لخمس دول أعضاء سيصبحون أعضاء دائمين. إن ما نُعطيه لهؤلاء الأعضاء سنأخذه مما كان للـ ١٨١ دولة عضواً الأخرى الحق في أن تتوقع منحها إياه فيما يتعلق بإمكانية مساهمتها المباشرة في تشكيل إجراءات وسياسات مجلس الأمن.

علينا ألا ننسى أنه بعد ٦٠ سنة، ما زالت هنالك ٩٧ دولة - ٤٠ في المائة من الأعضاء - لم تكن قط أعضاء في مجلس الأمن. كيف يمكننا أن نعالج هذه الحالة على أحسن وجه؟ من اليقين أنه لن يتأتى ذلك بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ولا بتجميد أكثر من نصف الزيادة، أي خمسة مقاعد من تسعة، لصالح عدد قليل من الأعضاء.

كما أن إضافة أعضاء دائمين جدد من شأنها أن تتعارض في حد ذاتها مع مبدأ المساواة، الذي يجب حسبه أن يخضع أعضاء مجلس الأمن كافة لمراقبة دورية دقيقة بواسطة الانتخابات في الجمعية العامة. علينا ألا ننسى أن المنظمة تؤكد بإجراءاتها أكثر فأكثر ضرورة تحسين الحكم، كما أنها تنصح الأعضاء بها. ويعني تحسين الحكم تحسين المساواة لأنها هي جوهر الديمقراطية وأساس التنمية السليمة.

المبدأ السادس: الحاجة إلى تعزيز دور ووزن العامل الإقليمي والجغرافي السياسي في مجلس الأمن. بخصوص هذه المسألة، كذلك، أحس أنه توجد قواسم مشتركة بين الدول الأعضاء وسيكون علينا أن نبيها عليها. وقد تكلم السيد كومالو، سفير جنوب أفريقيا بوضوح أمس عن أهمية التأكيد

لا ينفصم. وأبدأ بالتذكير، مرة أخرى، بما قاله زميلنا النيوزيلندي يوم أمس: "إننا نتطلع إلى توفير فرص معززة للحصول على عضوية مجلس الأمن لكل الدول الأعضاء، وليس مجرد بضع دول مميزة منها". (A/59/PV.24، ص ٧)

وهذا هو السبب في أن الاقتراح بإضافة أعضاء دائمين جدد، حتى من دون سلطة النقض، ستترتب عليه عيوب خطيرة. فمن شأنه أن يثير الانقسام بشكل كبير في أوساط أعضاء الأمم المتحدة، وسيضع أساساً جديداً للهرمية داخل مجلس الأمن نفسه. هل نريد حقاً أن تكون لدينا عضوية من الدرجة الأولى وأخرى من الدرجة الثانية وأخرى من الثالثة؟ إن الأمم المتحدة ليست، كما قال وزير الخارجية الصيني مؤخراً، مصلحة تجارية أو شركة أو صندوقاً مسجلاً في البورصة، بأسهم من الدرجة ألف ومن الدرجة باء ومن الدرجة جيم.

وأياً كان ما تقوله ما يسمى مجموعة الأربعة، ومهما كانت جاذبية "الحزمة" التي يوضع فيها سيناريو ذلك الإصلاح، فإن الحقيقة تبقى أننا سنكون بصدد وضع أسس سيصبح، بالتعريف، امتيازات جديدة لبعض الأعضاء على حساب أعضاء آخرين. وسيكون هذا ضد التيار في عالم تعطي الأولوية فيه الآن، ويجب أن تعطى، للعملية المتواصلة لإرساء الديمقراطية وإدارة العلاقات الدولية من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف. فعلى كل بلد عضو في هذه الجمعية، باعتباره ذا مصلحة، أن يشعر بالارتياح ويجب أن يشعر بأنه قادر على المشاركة والمساهمة بشكل أكثر إنصافاً. وأود أن أطرح عليكم السؤال، هل إن إضافة أعضاء دائمين جدد، لا تستطيع أن تحاسبهم عن طريق الانتخابات ستجعل هذا الأمر يحدث؟

ينبغي أن نتذكر أن توسيع مجلس الأمن، مهما كان شكله، سيكون محدوداً. وإن الرقم الذي يذكر عامة هو

توفيرها وترغب في ذلك، من أجل حفظ السلام والأمن وتحقيق أهداف الأمم المتحدة الأخرى، كما جاء في المادة الثالثة والعشرين، الفقرة ١ من الميثاق، ويعطي وزنا أكثر مناسبة للعامل الإقليمي والجغرافي السياسي، ويصحح في نفس الوقت اختلال التوازن الحالي بين الشمال والجنوب، ويأخذ في عين الاعتبار الحاجة إلى ضمان المساواة والاشتمالية والملكية من طرف الأعضاء، بانتخاب أعضاء مجلس الأمن كافة.

ولمراعاة كل هذه المبادئ والقيم والحاجات، علينا أن نتحلى بالمرونة ونتخلى عن المواقف المتشددة ونبقي عقولنا منفتحة على تصورات الإصلاح الجديدة والجريئة. ويمكن أن يركز هذا الإصلاح، مثلا، على فكرة تناوب الأعضاء المنتخبين على مقعد ما، مع عدم استبعاد إمكانية قضاء مدة أطول و/أو الحضور في المجلس أكثر مما نص عليه الميثاق.

وإن دولا زميلة - الجزائر وأوروغواي والمكسيك والسنغال وكثيرا غيرها، كما سمعنا قبل بضعة دقائق - أشارت بالفعل إلى تصور كذلك، تصور تناوب الأعضاء المنتخبين على المقاعد الإقليمية. وإننا على اقتناع بأن من شأن هذا التصور - الذي يضمن المبادئ الأساسية لنوع الديمقراطية الذي نؤمن به - أن يكون قادرا على تشكيل توافق شامل للآراء بين الأعضاء. وإذا أوصى الفريق الرفيع المستوى بمقترح إصلاح من هذا النوع، في أي من أشكاله الكثيرة الممكنة، سيحصل هذا المقترح دون شك على أقوى دعم من الجميع. لنعمل لتحقيق ذلك. لتكن لدينا رؤية ودعونا لا نركز فقط على مصالحنا الوطنية الضيقة.

السيد ديارا (مالي) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد

بلدي مكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

الأكبر على الفصل الثامن من الميثاق وكذا على العلاقة العملية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. كما أن السيد بعلي، سفير الجزائر وآخرين تكلموا عن نفس النقاط.

لذا أقول إنه يجب أن يركز أي اقتراح بإصلاح مجلس الأمن على أهمية العامل الإقليمي والجغرافي السياسي والدوائر والمصالح الانتخابية الإقليمية، عوض المصالح الوطنية. ولبلوغ هذا الهدف، تجب إقامة علاقة أوثق بين الأعضاء المنتخبين ودوائرهم الانتخابية الإقليمية. من شأن هذا أن يعزز مساواة الأعضاء المنتخبين وأن يضمن اكتساب المداولات شرعية أكبر.

وبعبارة أخرى، ينبغي بذل جهد أكبر لنجعل الواقع الإقليمي والجغرافي السياسي وثيق الصلة وذا وزن في إطار منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفيما يتعلق بإيطاليا، باعتبارها من الأعضاء المؤسسين للاتحاد الأوروبي ووديعة معاهداته ومضيئة التوقيع الرسمي على الدستور الأوروبي الجديد في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، نعتقد أن الاتحاد الأوروبي الحالي، القوي بأعضائه الخمسة والعشرين، يمكنه أن يساهم مساهمة أساسية في أهداف الأمم المتحدة. وإن إيطاليا تعمل لإيجاد السبل والوسائل، على أساس توافق الآراء، لتمكين الاتحاد الأوروبي من التكلم في مجلس الأمن بصوت واحد يكون أكثر تأثيرا. إننا ندرك طبعاً أن هذا الطريق لن يكون سهلاً، وأن كل دائرة انتخابية إقليمية في إطار الأمم المتحدة، ستجد نفسها في مرحلة مختلفة من مراحل التطور السياسي والاجتماعي - الاقتصادي. غير أننا نحس أن علينا أن نستمر في عملنا وألا نُعرض للخطر تحقيق هذا الهدف.

ومجمل القول إننا سيكون علينا، ريثما يتم ذلك، أن نشكل إصلاح مجلس الأمن بحيث يستجيب للإصلاح بشكل أفضل للمساهمة التي تقدر كل دولة من الدول الأعضاء على

مجلس الأمن والقضايا المتعلقة به، ومن جهة أخرى بأساليب عمله وشفافيته.

أما فيما يتعلق بمسألة التمثيل في المجلس، فمن العدالة التاريخية أن نسمح للبلدان التي تحررت من نير الاستعمار بعد إنشاء الأمم المتحدة، أن تحظى بتمثيلٍ منصفٍ في المجلس. ويجب أن تستفيد الدول الأفريقية والآسيوية من تصحيح هذا الظلم التاريخي. فضلاً عن ذلك فإن عدداً من حالات الأزمات التي تشغل الأمم المتحدة الآن تقع في قارتنا.

وترغب أفريقيا في تحمل مسؤولياتها في جهود صون السلم والأمن الدوليين. وتساهم قارتنا في هذا المجال بموجب الفصل الثامن من الميثاق من خلال وضع آليات دون إقليمية لمنع وقوع الصراعات وإدارتها وحلها، إضافة إلى مجلس السلام والأمن الذي أنشئ مؤخراً ويغطي القارة بأكملها. كما أننا نعزز تعاوننا مع منظومة الأمم المتحدة في مجال منع وقوع الصراعات وإدارتها.

ووعياً من أفريقيا بهذه المسؤولية، تبنت إعلاناً في قمة هراري التي عقدت عام ١٩٩٧، يؤكد الحاجة الماسة إلى ضمان التمثيل الجغرافي المنصف في مجلس الأمن. ولذلك ثمة حاجة إلى توسيع عضوية المجلس لتعكس زيادة عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي أن يتم التوسيع في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، على أن يصل العدد إلى ٢٦ عضواً. ويجب أن يكون لأفريقيا مقعدان دائمان، وخمسة مقاعد غير دائمة بدلاً من ثلاثة، على أن تختار الدول الأفريقية نفسها الأعضاء الأفارقة الدائمين، ومن ثم تقوم الجمعية العامة بالمصادقة على هذا الاختيار.

ويعتقد وفد بلدي أن بعض البلدان الصناعية التي تقدم للمنظمة مساهمات مالية، وتشارك في عمليات حفظ السلام، ينبغي أن تحصل على مقاعد دائمة في المجلس الموسع.

وتعكس الوثيقة التي قدمها السيد جوليان هنت ونائباه بصدق حالة القضية الآن. كما أننا أحطنا علماً بالتقرير المقدم إلى الدورة الثامنة والخمسين في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وإننا أنطنا بالفريق العامل المفتوح باب العضوية ولاية مواصلة الجهود الحالية، مع مراعاة النتائج المحققة منذ إنشائه. بموجب القرار ٤٨/٢٦ الصادر في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. إننا أخذنا كذلك في الاعتبار التجربة المكتسبة خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

وإن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن هي من أعقد المسائل التي واجهتها منظماتنا. غير أن وفد بلدي مؤمن بأن المسألة جديرة بالاهتمام إذ يتضح أن عملية إضفاء الديمقراطية على هيئات الأمم المتحدة وجعل طرق عملها أكثر شفافية قد باءت بالفشل، حينما نلاحظ أن عدد أعضاء مجلس الأمن الممثلين حين إنشائه كان ٢١،٥٦ في المائة من مجموع الدول الأعضاء في المنظمة، بينما لا يمثل هذا العدد اليوم أكثر من ٧،٨٥ في المائة من الدول الأعضاء.

وفي الواقع أن مجلس الأمن يُصبح على نحو متزايد مركز المنظمة، على حساب الهيئات الرئيسية الأخرى، وخصوصاً الجمعية العامة. وإن المناقشات المواضيعية للمجلس تتناول قضايا مخصصة تقليدياً للهيئات الأخرى. كما أن وظائفه التنظيمية تنمو، كما يتضح من اتخاذ القرارين ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤). وبالإضافة إلى ما سبق، فإن استعمال حق النقض لا يخدم المصلحة الجماعية، فهو يتماشى فقط مع المصالح الوطنية للبلدان التي حول لها حق النقض.

وبالنظر إلى كل تلك الظروف، التي يعد بعضها قديماً قدم المنظمة نفسها، من المناسب أكثر من ذي قبل أن يبقى النقاش مفتوحاً على مجموعتي القضايا المحددة من طرف الفريق العامل. وتعلق هذه المسائل من جهة بتوسيع عضوية

السيد سار (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد حكومة كمبوديا الملكية، يشرفني أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وبفضل قيادتكم إلى حد بعيد أنا واثق تمام الثقة بأن تجربتكم ومهارتكم ستؤديان إلى الاختتام النجاح لأعمال هذه الدورة، مما يساعدنا على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في صنع عالم أفضل يعيش فيه الجميع.

وكما يعلم الجميع، تتزايد الصراعات في العالم، وتمتد إلى كل القارات وتزداد تعقداً. ولذلك، تتوسع بصورة مستمرة مسؤولية مجلس الأمن والطلب على اختصاصاته. ونظراً لحاجة المجلس إلى القدرة على التصرف بفعالية وكفاءة في هذه الظروف المتغيرة، فإنه من غير المتصور أن ينجز عمله بنجاح من دون تغيير التكوين الحالي لأعضائه وزيادة عدد مقاعده - الدائمة وغير الدائمة على حد سواء.

وفي هذا السياق، فإن إصلاح مجلس الأمن أساسي، ليس لتعزيز شرعية المجلس على نحو خاص فقط بل لتعزيز شرعية المنظمة ككل. وكما قال العديد من المتكلمين - وتود حكومة كمبوديا الملكية أن تؤكد - حتى يستطيع المجلس المحافظة على أهميته ومصداقيته يحتاج يقينا إلى التطور ليتكامل مع الحقائق العالمية المتغيرة. فمجلس الأمن لا يوجد بمعزل عن بقية العالم، إنما هو جزء منه. ولا بد أن تتركز جهودنا الجماعية على ضمان جعل هذا الجهاز الفرعي ممثلاً لأعضائه، ليس فقط من حيث العدد، ولكن أيضاً في إتاحة المجال بشكل متساو لجميع الدول الأعضاء للإعراب عن شواغلها وتطلعاتها فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بالسلم والأمن العالميين.

ومن شأن التمثيل الأكثر شمولاً وتوازناً لكل القارات في مجلس الأمن أن يفضي إلى شعور أفضل لدى جميع الدول بأنه مجلسها. وهذا يعني أن الأعضاء الدائمين يجب أن يمثلوا

هناك كذلك عدد من البلدان النامية التي تستحق أيضاً مقاعد في مجلس الأمن نظراً لعدد سكانها، ومساهماتها في الأمم المتحدة، ودورها في التجارة العالمية، بحقائقها الجغرافية الجديدة.

وسيحظى الأعضاء الجدد بنفس الصلاحيات والسلطات، التي يحظى بها الأعضاء الحاليون. وتدعم أفريقيا فكرة تقييد استخدام حق النقض بشكل تدريجي حتى يلغى تماماً.

ومع ذلك، يرى وفد بلدي أنه لا يمكن اتخاذ أي قرار قبل التوصل إلى اتفاق عام بشأن هذه المجموعة من المسائل، أو بشأن المجموعة الثانية من المسائل المتعلقة بأساليب العمل في المجلس. وتجب متابعة الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن، دون حصرها بمداول عمل المجلس.

فيما يتعلق بمسألة أساليب عمل المجلس، يشير التقرير إلى تطورات جديدة، كتلك المذكورة في الفقرة ٦٠. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي متابعة هذه الجهود الرامية إلى التحسين، بما يتفق مع الخطوط الإرشادية المنصوص عليها في القرار ١٩٣/٥١، الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والقرار ١٢٦/٥٨، الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

أما بالنسبة للتهديدات الجديدة، فإن وفدي ينتظر استنتاجات تقرير الفريق الذي أنشأه الأمين العام.

وختاماً، فيما يتعلق بمسألة استخدام حق النقض، يرى وفد بلدي أن بوسع الجمعية العامة تقديم توصيات إلى الدول الأعضاء، بشأن المسائل الحيوية المرتبطة بتهديد السلم أو انتهاكه، أو بالأعمال العدوانية، وذلك وفق القرار ٣٧٧ (ت) الصادر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، ولتحقيق المصلحة المشتركة فيما يخص الإجراءات المزمع اتخاذها.

المهتمة بالأمر. مركز يتيح لها التمثيل على قدم المساواة إذا أرادت ذلك.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحو لي بتهنئة الرئيس السابق وأعضاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني. بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة. بمجلس الأمن على ما قاموا به من عمل ممتاز وإبداعي خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر لجميع أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة الذين ساعدوا في وضع مختلف التقارير.

واليوم، معروض علينا التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة (A/59/2). والواقع أنه تقرير مفيد. وهو يتيح لنا أن نلقي نظرة على أعمال المجلس ونركز على النقاط التي نرى فيها ضرورة لإدخال تحسينات وتعديلات.

وقد سررنا جميعاً خلال السنوات القليلة الماضية لما شهدناه من التحسينات التي طرأت على أساليب عمل المجلس، كاستعداده لأن يكون أكثر انفتاحاً، وللتعاون عن كذب سواء مع الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أو مع الشركاء الإقليميين، ولتحسين عملية إجراء المشاورات مع عموم أعضاء الأمم المتحدة.

وقد ترجم هذا، في جملة أمور، إلى مزيد من الجلسات المفتوحة وجلسات الإحاطة الإعلامية، الأمر الذي سمح بعمليات تبادل هامة للمعلومات بين أعضاء المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة، وبنقل آراء كل منهم إلى الآخر على وجه السرعة، فضلاً عن مزيد من التفاعل الموضوعي مع مختلف المنظمات الإقليمية.

ونحن نحبذ هذه الجهود ونرجو استمرارها لتحقيق مزيد من الشفافية، وسبل الوصول، ومشاركة جميع غير

جميع المناطق الرئيسية. ويمكن تحقيق ذلك بزيادة عدد أعضاء المجلس، في فئتي الدائمين وغير الدائمين.

ويرى وفد بلدي أن أهم معيار بالنسبة للدول الساعية إلى الحصول على عضوية دائمة في المجلس هو القدرة على الإسهام الهادف والمستدام في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفي تحقيق أغراض المنظمة. ويجب أن تعطى هذه الدول الفرصة لتصبح أكثر انخراطاً في عمل مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نساند بوجه خاص ترشيح اليابان والهند وألمانيا للحصول على العضوية الدائمة في المجلس.

وتواصل دول مثل اليابان والهند وألمانيا لعب دور فعال في الأمم المتحدة. فاليابان، على سبيل المثال، مع نسبة أنصبة مُقدَّرة تُقارب الـ ٢٠ في المائة، تتحمل جزءاً مهماً من ميزانية الأمم المتحدة، بما فيها ميزانية حفظ السلام، وميزانيتها المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. أما الهند، وهي من أكبر دول العالم من حيث عدد السكان، تتمتع بالكفاءة والقدرة على أداء مهمة المشاركة في إنشاء نظام عالمي منصف ودينامي. وفي مناسبات عديدة قد تكون مساهمة هذه الدول أساسية. ومع ذلك تتجاهلها الأطراف الفاعلة الرئيسية في المجلس، بما يعكس حقيقة أن المجلس يبقى ساحة تحرك لقلّة مختارة. ومن وقت لآخر يكثر الكلام والجدل بشأن ضرورة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وتعزيز هذه الهيئة حتى تكون أكثر ديمقراطية وكفاءة وتضطلع بدور أكثر أهمية في السياسة الدولية.

لذلك فإن الآن هو الوقت المناسب لاقتراح مبادرة بإنشاء آلية للتشاور فيما بين الدول الأعضاء لوضع طرائق ومعايير ومبادئ توجيهية بالنسبة لعضوية مجلس الأمن، بما في ذلك حجمه، على شكل قاعدة ملائمة قابلة للتطبيق وتخطى بقبول جميع الدول الأعضاء من حيث مسألة التمثيل الجغرافي. وتحقيقاً لتلك الغاية، سوف تتمتع الدول الأعضاء

المجلس من مجاهدة الأخطار التي تتهدد العالم الحديث والتحديات التي تواجهه بمزيد من الشمول.

السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):

سأحاول أن أوجز القول في بياني وأن أتطرق مباشرة إلى لب الموضوع. تعرب كرواتيا عن ترحيبها بالتقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة بوصفه وثيقة مفيدة وشاملة. والمجلس بما يتخذه من إجراءات ماضٍ في تعزيز صلته بالواقع، لا في مجال السلام والأمن الدوليين فحسب، وإنما في المجال التشريعي كذلك. وهذه المسألة الأخيرة تزايد أهميتها إلى حد يتجاوز أعضاء المجلس وينبغي أن تناقش مناقشة شاملة. وفي ظل هذه الخلفية، نعرب عن ترحيب خاص بمبادرة النمسا الخاصة بعقد فريق للمناقشة معني بمسألة عمل مجلس الأمن كمشروع عالمي.

ويقتضي دور المجلس المعزز علاقات متسمة بمزيد من الشفافية بين المجلس والجمعية العامة، ويستدعي مناقشة واسعة النطاق فيما بين أعضاء الأمم المتحدة حول إصلاح المجلس ووضع الاستراتيجية في الأعوام المقبلة.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، يشرفني أن أقدم للجمعية ثلاث نقاط رئيسية تتعلق بالنسبة لموقف كرواتيا.

ترى كرواتيا أنه بدون إصلاح شامل لن تستطيع الأمم المتحدة النجاح في التصدي لجميع التحديات التي يواجهها القرن الجديد. وإصلاح مجلس الأمن خطوة لا غنى عنها في هذا الاتجاه. وتعرب كرواتيا عن تأييدها الكامل لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بكلتا الفئتين. ويبدو أن أنسب الصيغ لذلك زيادة عدد المجلس بما يصل إلى ٢٤ مقعداً إضافياً، بالنظر إلى حجم عضوية الأمم المتحدة والحاجة إلى مجلس يتسم بالكفاءة. وتدعو كرواتيا بقوة

الأعضاء في المجلس في أعمال المجلس اليومية. ولهذا أهمية حاسمة إذا كان مجلس الأمن يطمح إلى تمثيل آراء المجتمع العالمي واتجاهاته وآماله وأهدافه.

وفي العام الماضي، أعلن الأمين العام عن إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لتقييم التهديدات والتحديات الجديدة التي تواجه عالمنا اليوم واقتراح الطرق لمعالجتها بفعالية، بما في ذلك عن طريق إصلاح النظام الدولي المتعدد الأطراف. ونؤيد هذه الجهود تأييداً كاملاً ونتطلع إلى التقرير القادم في هذا الشأن.

ومسألة إصلاح مجلس الأمن لا تزال من المسائل الرئيسية. فالمجلس يزداد نشاطاً، ويتسع دوره ويتخذ قرارات بعيدة التأثير. ومن ثم تصبح إعادة تشكيل عضويته وزيادة فعاليتها جزءاً حيوياً من عملية تنشيط منظومة الأمم المتحدة، التي ترمي إلى تعزيز قدرة المنظمة على تلبية التحديات الكامنة في المستقبل.

وزيادة توسيع عضوية مجلس الأمن مسألة تناقش على نطاق واسع وتلقى تأييداً واسعاً، رغم عدم نشوء توافق في الآراء حتى الآن بشأن كفاءتها وتوقيتها. وترى اليونان أن المجلس سيزيد قوة بزيادة عدد أعضائه، سواء في ذلك الدائمين أو غير الدائمين. وسوف يعكس هذا المناخ الدولي الجديد ويمثل بصدق آراء وآمال المجتمع الدولي في الوقت الحاضر في تخطيط إجراءات المجلس واتجاهاتها الاستراتيجية. وسوف يضيف التوسع إلى مشروعية المجلس، وفي نهاية المطاف إلى قابليته للمساءلة.

فمجلس الأمن الموسع، سواء في عضويته الدائمة أو غير الدائمة، من شأنه أن يضمن التمثيل الجغرافي المنصف للعالم النامي وتعزيز صوته. فلا يمكن أن يوجد أمن بدون تنمية، والعكس صحيح. وهذا سيمكن المجلس من تنفيذ مسؤولياته بمزيد من الفعالية. وفي الوقت ذاته، سوف يتمكن

مختلفة وأن تقدم توصيات قوية بشأن حجم المجلس وعدد أعضائه، فيما يتعلق بالأعضاء الدائمين وغير الدائمين، بغية عكس الوقائع الجغرافية السياسية وغيرها من وقائع العالم اليوم.

إن الحجج المؤيدة للتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، بما في ذلك معايير العضوية، مثل التمثيل الجغرافي العادل، معروفة جيدا وفصلت على نحو واف بالغرض خلال العديد من الأعوام وهي، بالتالي، ليست بحاجة إلى تكرارها هنا. وما تقوم إليه الحاجة الآن هو الإرادة السياسية لإحداث التغيير اللازم، وبخاصة من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وأنشأ المنتصرون في الحرب العالمية الثانية ناديا متميزا خاصا بهم بالذات يتألف من خمسة أعضاء دائمين، يمارس كل منهم حق النقض. وإنشاء فئة أخرى للأعضاء المميزين، هذه المرة على أساس الذين يسيطرون على القوة الاقتصادية، يشكل مفهوما لا يبعث على الارتياح إطلاقا، ولكن المنطق في بعض الأحيان في عالم الوقائع السياسية لا يحقق النجاح. وبالتالي يتعين علينا أن نكون عمليين وواقعيين. وكان المثل الأعلى هو الأهلية المتساوية لجميع الدول الأعضاء لمقاعد مجلس الأمن، الدائمة أو غير الدائمة، من أجل أن يحظى المجلس بشرعية ومصداقية معززتين.

وإذا قلنا ذلك فإن وفد بلدي سيوافق على الاقتراح بإنشاء فئة للأعضاء الدائمين بدون حق النقض، وعلى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. وبالنسبة للفئة الأولى، ينبغي أن تكون أفريقيا مؤهلة لمقعدين على الأقل، كما ينبغي أن تمثل الدول النامية الأخرى. وينبغي أن يتم الاتفاق على المعايير لهذا على أساس المنطقة أو عالميا. وسنفضل التمثيل الإقليمي.

وفيما يتعلق بحق النقض - ومرة أخرى، لأسباب واقعية - ينبغي المحافظة على الوضع الراهن. ويمكننا أن نبدأ

لتخصيص مقعد إضافي في المجلس الموسع للبلدان المنتمية لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

وإذ تضع كرواتيا في اعتبارها اختلاف المواقف بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بنطاق إصلاح مجلس الأمن وفحواه، فإنها تقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ نهج براغماتي في هذا الصدد. ولا نزال مستعدين للنظر في مقترحات جديدة بشأن زيادة عدد أعضاء المجلس، شريطة أن تلقى دعماً من الدول الأعضاء وتحترم مصالح مجموعة أوروبا الشرقية.

وتدعم كرواتيا باستمرار إدخال التحسين على أعمال مجلس الأمن بهدف تعزيز شفافيته وضمان تمثيل إقليمي ملائم. ونذكر تمام الإدراك المصالح المشروعة لأكثر البلدان بيننا. وفي الوقت ذاته، يتعين علينا أن نؤكد ضرورة مراعاة مواقف البلدان الصغرى كذلك، ولا سيما البلدان التي لم تحظ قط بشرف الخدمة في المجلس. وينبغي إيلائها الأولوية لدى تخصيص مقاعد المجلس غير الدائمة في المستقبل.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): هذه المناقشة أصبحت من الشعائر السنوية. إن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه ظلت على جدول أعمال الجمعية العامة على الأقل منذ أن أنشأت الجمعية، من خلال القرار ٢٦/٤٨، فريفا عاملا مفتوح باب العضوية لمعالجة المسألة. ودأب الفريق على العمل دون تحقيق اختراقات باستثناء ما يتعلق بالمسائل التي ليست في صميم الإصلاح. وتشمل هذه المسائل التقدم المحرز نحو تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، مما أشكر عليه الفريق العامل. والإنجاز الوحيد الذي تحقق حتى الآن هو أن الجمعية العامة أبطت المسألة قيد نظرها. وحن الوقت للعمل، ويأمل وفد أوغندا أن تكون الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة

وأخيراً، ينبغي أن يكون هناك المزيد من الحوار بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام. فعلى سبيل المثال، ينبغي تنظيم مشاورات شهرية بين رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة. ولا يوجد في الميثاق، على سبيل المثال، ما يمنع عقد جلسات مشتركة بين مجلس الأمن والجمعية العامة لمناقشة موضوع بعينه.

السيد سيلبي (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية):
إن وفد جمهورية ترينيداد وتوباغو يود، في تناول هذا البند من جدول الأعمال، أولاً وقبل كل شيء، سيدي الرئيس، أن يشيد على نحو خاص بمجهود سلفكم، السيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة والخمسين، الذي سعى، بتوليئه رئاسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، إلى وضع تأكيد سياسي متزايد وتوجيه لعمل المجلس.

إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية الوارد في الوثيقة A/58/47 يعكس بطريقة جوهرية جداً مدى تبادل الآراء بين الوفود بشأن النقاط الست التالية التي جري تناولها بشكل منتظم: حجم مجلس الأمن الموسع؛ مسألة التمثيل الإقليمي؛ معايير العضوية؛ العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ المساءلة؛ استخدام حق النقض. بيد أن تبادلات الآراء تلك كشفت الطابع المعقد للموضوع قيد المناقشة والتباين الواسع للآراء الذي استمر قائماً بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على كل جانب تقريباً لتلك المواضيع.

إن الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن هذه النقاط محددة بشكل واضح في التقرير. ومهمة المجتمع الدولي في هذه المرحلة هي أن يكفل إحراز المزيد من التقدم نحو اختتام المناقشات بشأن تلك المسائل الأساسية، مع مراعاة جميع الأفكار المتنافسة والمتنازعة، بغية تنفيذ قرار

العام المقبل بتوسيع العضوية غير الدائمة وإنشاء فئة جديدة للأعضاء الدائمين بدون حق النقض. وفي غضون ذلك، ينبغي أن نفكر في تطوير مبادئ توجيهية بشأن كيفية استخدام حق النقض بحكمة لمصلحة السلام والأمن العالميين. وستكون المرحلة النهائية لعملية الإصلاح هي النظر في إلغاء حق النقض في الوقت المناسب.

وأود أن أتطرق بإيجاز لبعض المسائل الأخرى. وفي مجلس الأمن كثيراً ما تناقش التقارير التي تنتقد الدول الأعضاء وتتخذ القرارات دون إعطاء الدول المعنية فرصة الاستماع لها، في حالات الدول التي ليست أعضاء في مجلس الأمن. والحق في الاستماع قاعدة أساسية للعدالة الطبيعية. وبالتالي، فإن من المنصف منح مثل ذلك العضو الفرصة لأن يجري الاستماع له قبل اتخاذ قرار. والقاعدة الحالية التي تسمح لعضو بالمشاركة بصمت في مداولات مجلس الأمن دون الحق في الكلام ينبغي التخلص منها. وحالما أعطي العضو الحق في المشاركة، ينبغي أن يسمح لممثلته تلقائياً بالكلام.

وقد دعا مجلس الأمن على نحو مطرد المزيد من الدول غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة في المناقشات بشأن المواضيع الجوهرية. وتلك خطوة جديدة بالترحيب. وهذه المناقشات تثري نتائج مداولات مجلس الأمن. وينبغي إن يزداد نطاق تلك المناقشات وتواترها. وينبغي ترتيب قائمة المتكلمين هجائياً باسم البلد عوضاً عن أن يتكلم كل أعضاء المجلس أولاً، كما في الممارسة الحالية. وبتلك الطريقة، ستكون المناقشات تفاعلية. وينبغي أن تعقد المزيد من جلسات مجلس الأمن. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يقدم المجلس وجهاً أكثر إنسانية وينبغي ألا يكون مؤسسة لا يمكن الاتصال بها وسرية ومخيفة.

بعض التقدم فيما يتعلق بالمجال الأخير، ما زالت الاختيارات عويصة في المجالين الآخرين.

ولذلك يجب أن يسفر أي إصلاح لمجلس الأمن عن تغيير في تكوين المجلس، ليس ليعكس بشكل أنسب الحقائق الجغرافية السياسية الحالية على الصعيد العالمي فحسب، بل ليصبح أيضا أكثر تمثيلا للأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي رأينا أن تغييرا كهذا في التكوين من شأنه أن يعزز شرعية وفعالية مجلس الأمن، بينما لا يضر بكفاءته بأي حال.

وأما بشأن المسألة ذات الصلة المتمثلة في صنع القرار في مجلس الأمن، فتذكر أن آخر مخلفات قاعدة الإجماع، التي كانت القاعدة العامة لصنع القرار في عصبة الأمم، توجد اليوم في الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق، التي تقضي بأن قرارات المجلس بشأن موضوعات غير تلك ذات الطابع الإجرائي تتطلب التصويت الإيجابي لتسعة أعضاء. بمن فيهم الأعضاء الخمسة الدائمون.

ويتضمن تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية في المرفق الثالث قائمة بمشروعات قرارات المجلس التي لم تُعتمد بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس خلال الفترة من ١٦ شباط/فبراير ١٩٤٦ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. والواضح من القائمة المقدمة من الأمانة العامة أن جميع الأعضاء الخمسة الدائمين مارسوا حق النقض، في وقت آخر، ومارسه بعضهم أكثر من غيره وفي أوقات معينة خلال تلك الفترة. وأي إصلاح لسلطة حق النقض سيتطلب، في المقام الأول، تحليلا نزيها من الأعضاء الخمسة الدائمين لاستخدام حق النقض وما إذا كان هذا الاستخدام قد أسهم في حفظ السلم والأمن الدوليين أو عرّضه لخطر أكبر. وبدون الاتفاق بين الأعضاء الدائمين بشأن الاستخدام الحكيم لحق النقض، لا توجد فرصة كبيرة لأي تغيير

رؤساء دولنا أو حكوماتنا المبين في إعلان الألفية، وهو القرار الذي عقدوا فيه العزم، في جملة أمور، على تكثيف جهودهم لإجراء إصلاح شامل على مجلس الأمن بجميع جوانبه.

وبينما نمضي قدما بتنفيذ هذه الولاية، فإننا سنضع أيضا نصب أعيننا أن الأمين العام استرعى الاهتمام، في بيانه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أمام الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، إلى الحاجة العاجلة إلى أن يستعيد مجلس الأمن ثقة الدول وثقة الرأي العام العالمي بإظهار قدرته على التصدي بفعالية لأكثر المسائل صعوبة وبأن يصبح ممثلا بشكل أوسع للمجتمع الدولي بأسره، فضلا عن الوقائع الجغرافية السياسية ليومنا هذا. وتحقيقا لتلك الغاية، كما نعلم جميعا، فإن الأمين العام أنشأ فريقه الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي من المرجح أيضا أن يتناول مسألة إصلاح مجلس الأمن.

وبالتالي فإننا بحاجة إلى إدارة هاتين العمليتين بطريقة تسمح للأمم المتحدة، بينما تمضي نحو الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشائها، بأن تستفيد ليس من الحكمة الجماعية للفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام فحسب ولكن أيضا من المواقف المدروسة جيدا للدول الأعضاء حيال جميع جوانب هذه المسألة التي دأبت هذه الدول على تقديمها خلال الأعوام العشرة الماضية.

ولذلك يرى وفد ترينيداد وتوباغو أن ما يجب أن يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه في أي إصلاح لمجلس الأمن، هو إضفاء تعددية الأطراف على سياسات الأمن الدولي الخاصة بالدول وتفادي تمهيش مجلس الأمن في الأمور المتعلقة بتهديدات السلم والأمن الدوليين.

وفي إجراء هذا الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، سيحتاج المجتمع الدولي بصفة أساسية إلى معالجة تكوين المجلس، وعملية صنع قراراته، وأساليب عمله. وبينما أحرز

ذي مغزى في هذا الجانب من جوانب إصلاح صنع القرار في مجلس الأمن.

وسيتطلب أي إصلاح كبير وهام لمجلس الأمن تعديلا للميثاق، ولذلك يجب أن يكون نتاجا لتوافق آراء واسع النطاق ليس بين مجمل أعضاء الأمم المتحدة فحسب بل أيضا، وعلى الأخص، بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ولذلك يحث وفد ترينيداد وتوباغو رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية على مواصلة البناء على التقدم المحرز بالفعل. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نجتهد في الدورة التاسعة والخمسين لتقديم مقترحات محددة يمكن أن تكون مادة مشاورات إضافية مكثفة وغير رسمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.